جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

محاضرات في مقياس:

منهجية إعداد مذكرة

مطبوعة بيداغوجية علمية لطلبة السنة الثانية ماستر

إعداد الأستاذ: د. حسام سلمان

السنة الجامعية 2021/2020

اسم الوحدة: المنهجية

اسم المادة: منهجية إعداد مذكرة

المستوى: ماستر 2

أهداف التعليم:

- تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بمنهجية إعداد مذكرة التخرج.
- يستهدف هذا المقرر تمكين الطالب من الإلمام بحيثيات المنهجية من واقع التطبيق، ولذلك فهو يحاول تدعيم الطالب بأبجديات البحث العلمي وتقديم دليل يمكن الاعتماد عليه في مقاربة المواضيع التي تكون محل البحث وإنجاز مذكرات .

المعارف المسبقة المطلوبة:

يفترض في الطالب أنه درس في مرحلة الليسانس مقياس منهجية البحث والمنهجية المطبقة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولو بشكل عام.

محتوى المادة:

- طريقة وخطوات إعداد أي بحث علمي.
- كيفية اختيار موضوع المذكرة وضبطه.
- كيفية التسجيل العلمي الجامعي لموضوع المذكرة.
- كيفية وضع خطة البحث لإعداد المذكرة.
- كيفية كتابة البحث العلمي من الناحية الشكلية.
- طريقة توثيق وتهميش المذكرة.
- كيفية وضع ملاحق في المذكرة.
- منهجية مناقشة المذكرة.

إن تدريس هذه المادة، جعلتني أدرك بأن الحاجة تحتم عليا إعداد مثل هذه المطبوعة، لتكون عونا للطالب في الدراسات العليا في إعداد رسالته، ولطالب السنة النهائية في إعداد مشروع تخرجه.

فهرس المحتويات

مقدمة	04
الفصل الأول: مفاهيم أساسية في ميدان البحث العلمي	07
1-تعريف البحث العلمي	07
2-خصائص البحث العلمي	08
3- أهمية البحث العلمي	09
4- أهداف البحث العلمي	09
5- أنواع البحث العلمي	10
الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي	15
1-تعريف المنهج	15
2- أنواع المناهج	17
3-مفهوم الاقتراب والنظرية	27
الفصل الثالث: خطوات إعداد الرسائل الجامعية	28
1-كيف تختار موضوعا للمذكرة؟	29
2-ضبط عنوان المذكرة	30
3-الإطار المنهجي للدراسة	31
3-1 أسباب اختيار الموضوع	31
3-2 أهمية الموضوع	31
الدراسات السابقة	31
3- الإشكالية	33
الفرضيات	34
حدود الدراسة	37
أهداف البحث	37
منهجية الدراسة	38
تحديد المفاهيم	38
تقسيم الدراسة (وضع مخطط البحث أو هيكلة الدراسة)	39
صعوبات الدراسة	40
الفصل الرابع: القواعد المنهجية في الاقتباس والتهميش	41

1-مفهوم الاقتباس وشروطه	41
3- مفهوم التهميش واالتوثيق	42
4-طرق التهميش حسب شيكاغو	44
الفصل الخامس: شروط وقواعد تصميم الإستبيان	51
1-مفهوم الاستبيان	52
2-شروط الاستبيان	53
3-تصميم استمارة الاستبيان	54
4-تفريغ الاستبيان وكتابة تقرير البحث	55
5-إختيار عينة الدراسة.	57
الفصل السادس: المقابلة	63
1-مفهوم المقابلة	63
2-شروط المقابلة	63
3-مزايا وعيوب المقابلة	64
الفصل السابع: الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج المذكرة في شكلها النهائي	66
1-صفحة غلاف المذكرة	66
2-ترتيب أجزاء المذكرة	68
3-ملخص الدراسة وخلاصات الفصول	68
4-كتابة الخاتمة	68
5-كتابة الملاحق	69
6-تنظيم قائمة المراجع	71
7-تنظيم الفهرس وقائمة الجداول والأشكال	73
8-ترقيم صفحات البحث	75
الخاتمة	77
قائمة المراجع	78

مقدمة

تعد البحوث العلمية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التكوين في الجامعة، فالطلبة ملزمون بإجراء البحوث والتعمق في الدراسات النظرية، والتربصات الميدانية، ولذلك يعد مقياس منهجية البحث العلمي أحد أهم المقاييس الأساسية التي يدرسها الطلبة طوال مسارهم الدراسي، من أجل إمدادهم بالتفكير المنهجي والأدوات العلمية الضرورية التي تمكنهم من مباشرة البحوث، وتزداد أهمية هذه الأدوات بمناسبة إنجاز مذكرات التخرج، في الليسانس والماستر، وبشكل خاص في الدراسات المعمقة كأطروحة الدكتوراه.

إن تدريس هذه المادة، جعلتني أدرك بأن الحاجة تحتم عليا إعداد مثل هذه المطبوعة، لتكون عونا للطالب في الدراسات العليا في إعداد رسالته، ولطالب السنة النهائية في إعداد مشروع تخرجه.

تحتوي هذه المطبوعة الجامعية على سلسلة من المحاضرات حول منهجية، وهي موجهة لطلبة الماستر السنة الثانية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تخصص إدارة الموارد البشرية، والسياسات العامة، وإدارة الجماعات المحلية، والدراسات السياسية المقارنة.

وقصد تمكين الطالب من أسس وتقنيات منهجية البحث العلمي باعتبارها خطوة مهمة لإنجاز مذكرة التخرج، وتطبيقا للمقرر الدراسي والحجم الساعي المحدد، تم تقسيم المطبوعة إلى مجموعة من المحاور، كما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي وفيه تم التطرق للبحث العلمي وأهدافه وأنواعه، وخطواته إعداده، والمقصود بمذكرة التخرج، ومراحل إعدادها.

الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي وفيه تمّ إبراز أنواع المناهج المستعملة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بوصفها عدسات منهجية تمكن الباحث من الإمساك بالظواهر المدروسة.

الفصل الثالث: خطوات إعداد الرسائل الجامعية من اختيار للموضوع ومبررات اختياره، وأهمية الموضوع، وضبط للعنوان وتحديد لإشكالية الدراسة، وفرضياتها، واختيار المناهج في إنجاز الدراسة، وأهداف الدراسة، والمفاهيم الإجرائية.

الفصل الرابع: القواعد المنهجية في الاقتباس والتهميش، حيث تم إبراز مفهوم الاقتباس وأنواعه، وطرق توثيق الاقتباس وتهميشه، لتوخي الإشارة إلى المصادر والمراجع من باب الأمانة العلمية. وكيفية تدوين المراجع داخل المتن وضمن قائمة المراجع وفق طريقة الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA، وأسلوب مدرسة شيكاغو.

الفصل الخامس: شروط وقواعد تصميم الاستبيان بوصفه أحد أهم أدوات جمع المعلومات في منهج المسح الاجتماعي والدراسات الميدانية، وتستعمل بشكل كبير في مواضيع تخصص إدارة الموارد البشرية، لذا يتم التركيز على خطوات إعداد الاستبيان وطريقة تصميمه وصياغة الأسئلة وأنواعها، وطريقة التحقق من الصدق الوصفي والإحصائي للاستبيان، وطريقة تفريغه، وبناء الاستنتاجات.

الفصل السادس: المقابلة بوصفها أداة مهمة في جمع المعلومات، تعريفها وأنواعها، وطرق تصميم أسئلة المقابلة، وتفريغ الأجوبة وتوظيفها في الدراسة.

وفي الفصل السابع: الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج المذكرة في شكلها النهائي، تم التطرق لكيفية تبويب وترتيب أجزاء المذكرة، بداية من الواجهة إلى الفصول والملاحق والفهارس، وتقديمها في شكلها الأكاديمي المقبول.

يهدف هذا المقياس إلى إكساب الطالب الأدوات المنهجية الضرورية للقيام بالبحوث وإنجاز المذكرات الجامعية في مجال تخصصه في إدارة الموارد البشرية، وذلك من خلال عرض متطلبات إعداد مشروع بحث في مذكرة التخرج، وبالتالي يعتبر هذا المقياس مجالا للتدريب على استعمال تقنيات البحث وبناء الإطار المنهجي لمواضيع المذكرات والرسائل الجامعية، والتحكم في مناهج وأساليب التحليل في التخصص، وهو الأمر الذي يعطي الطالب تكوين منهجي كفيل بجعله يمتلك قدرة أكبر على اختيار المواضيع التي تكون قابلة لتطويرها في مذكرات الماستر، فضلا عن امتلاك المؤهلات الضرورية لإنجاز مذكرات تخرج وفق الشروط المنهجية، ومواصفات الجودة الأكاديمية.

في النهاية، فإن هذه المحاضرات، هي مجرد اجتهاد يمكن أن يشكل مفتاحا للدخول إلى حقل واسع يتعلق بمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية، وبالتالي على الطالب أن يتوسع بالقراءات في مجال مناهج البحث.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية في ميدان البحث العلمي

يتناول هذا الفصل مفهوم البحث العلمي وخصائصه، وأهميته، وأهدافه وأنواعه.

1-تعريف البحث العلمي:

1-1- تعريف مصطلح البحث

إن كلمة البحث من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل بحث، بمعنى طلب وفتش وتقصى وتتبع لاكتشاف حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور.

أما كلمة بحث من الناحية الاصطلاحية فمعناها "الدراسة العملية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توصيلها والاستفادة منها والتحقق من صدقها".

1-2- تعريف مصطلح العلم

يصعب إيجاد تعريف متفق عليه للعلم غير أن الشائع هو أنه "المعرفة والدراية والإدراك بقصد إذاعتها ونشرها بين الناس".

يحقق العلم عدة أهداف أهمها:

- فهم الظواهر المختلفة وتفسيرها؛

- السيطرة على الظواهر المختلفة والتحكم بها وضبطها.

-القدرة على التنبؤ بالمسارات الممكنة للظواهر، بالنظر لقانون تكرار نفس الأسباب يقود إلى نفس النتائج.

1-3- تعريف البحث العلمي

هناك عدة تعاريف للبحث العلمي نذكر منها:

البحث العلمي هو "استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديدة وموثقة بعد الاختبار العلمي لها".

البحث العلمي هو "التحري والاستقصاء المنظم والدقيق والهادف للكشف عن الحقائق وعلاقاتها ببعضها البعض وذلك من أجل تطوير الواقع الممارس لها فعلا أو تعديلا".

البحث العلمي هو "مجهود مستمر ودائم يهدف إلى إنتاج المعلومات في المجتمع، من خلال البحث عن حل لمشكلة أو المساهمة في حلها؛ وإضافة قيمة علمية جديدة كالكشف عن جانب محجوب من الحقيقة؛ تقديم تفسير جديد كتصحيح لخطأ علمي؛ سد لنقص، شرح لمبهم أو جمع لمتفرق في بحث واحد".

مما سبق يتضح أن هناك تعريفات متعددة للبحث العلمي غير أنها تصب جميعها في سياق واحد، لذا يمكن تعريف البحث العلمي على أنه "دراسة دقيقة تهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن توصيلها والتحقق من صحتها".

2-خصائص البحث العلمي

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص البنائية التي لابد من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه، ويمكن بيان هذه الخصائص على النحو التالي:

2-1- الموضوعية

تعني الموضوعية أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل واقعي وليس شخصي متحيز، مما يقتضي على الباحث أن يترك مشاعره وأفكاره ومعتقداته جانبا حتى لا تؤثر على النتائج.

2-2- الدقة وقابلية الإختبار

تعني الدقة ضرورة جمع المعلومات اللازمة والدقيقة الكافية التي يمكن أن تساعد الباحث على تحليل النتائج بطريقة علمية منطقية.

2-3- إمكانية تكرار النتائج

تعني هذه الخاصية أنه يمكن الحصول على نفس النتائج تقريبا بإتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى وتحت الشروط والظروف الموضوعية والشكلية المشابهة.

كما توجد خصائص أخرى نذكر منها:

- التبسيط والإختصار؛

- تحقيق الغاية والهدف من البحث؛

- الاعتماد على المصادر والمراجع وتحري الحقيقة؛

- الأخذ بجميع الآراء الواردة في الموضوع ومناقشتها للوصول للحقيقة.

3- أهمية البحث العلمي

تتوقف أهمية البحث أو أهمية الموضوع المدروس على قيمته العلمية وما يمكن أن يظهر من حقائق يمكن الاستفادة منها، وتتوقف أيضا على ما يمكن أن يحققه البحث من منافع للعلم وللباحثين وللقراء من الناحية العلمية وإثارته لآفاق جديدة من ناحية، ومن ناحية أخرى ما يمكن أن يحققه من فائدة للمجتمع ومؤسسات الدولة من الناحيتين العلمية والتطبيقية.

فالقيمة العلمية للبحث تتمثل فيما يضيفه ذلك البحث في مجال التأصيل النظري أي تعميق الفهم لجوانب الموضوع وأبعاده وإثراء المعرفة، أما القيمة التطبيقية للبحث فإنه يساهم في إلقاء الضوء على المشاكل القائمة وكشف أبعادها مع التركيز على أسلوب معالجتها ومواجهتها وإيجاد الحلول والاقتراحات المناسبة لها، وذلك من خلال الاستفادة من نتائجه واقتراحاته وتوصياته.

4- أهداف البحث العلمي

هناك أهداف كثيرة للبحث العلمي من أهمها:

- الوصف وهو رصد وتسجيل ما نلاحظه من الوقائع والظواهر وما ندركه؛

- التفسير وهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث؛

- الوصول إلى معارف وحقائق جديدة؛

- التوقع وهو استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل انطلاقا من الحقائق العامة التي وصل إليها البحث العلمي؛

- التحكم وهو إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة؛

- التطبيق العلمي وهو البحث والتنقيب قصد الوصول إلى المعارف والقوانين العلمية؛

- حل المشاكل الإنسانية والعلمية التي تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي؛

- تيسير الحصول على المعلومة العلمية.

5- أنواع البحث العلمي

هناك اختلاف في مجال وطرق البحث العلمي ومناهجه لذلك توجد عدة تصنيفات للبحث العلمي حسب المعيار المحدد للتصنيف ومن هذه التصنيفات:

5-1- من حيث الجهات التنفيذية

على هذا الأساس يمكن تصنيف البحوث إلى بحوث تطبيقية وبحوث نظرية:

أ- البحوث التطبيقية

يهدف هذا النوع من البحث إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات، حيث يقوم الباحثون بتحديد واضح للمشكلات التي تعاني منها المؤسسة مع التأكد من صحة أو دقة مسبباتها ميدانيا وحلها بطريقة منهجية وعلمية مع اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساهم في تخفيف أو حل هذه المشكلات نهائيا.

ب- البحوث النظرية

تعرف أيضا بالبحوث الأساسية أو المجردة وبشكل عام لا يرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحد ذاتها، حيث الهدف الأساسي والمباشر لها هو تطوير مضمون المعارف الأساسية المتاحة في مختلف حقول العلم والمعرفة الإنسانية.

وتجدر الإشارة أنه من الصعب الفصل بين البحوث التطبيقية والبحوث النظرية وذلك للعلاقة التكاملية بينهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد على بناء فرضيات وأسئلة التي تحاول الإجابة عليها، كما أن البحوث النظرية في الوقت نفسه تستفيد أيضا بشكل مباشر أو غير مباشر من نتائج تلك الدراسات التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية وملائمتها مع الواقع.

5-2- من حيث الحجم

تختلف البحوث بإختلاف حجمها فهي تصنف عموما إلى بحوث قصيرة وبحوث متوسطة وبحوث طويلة.

أ- بحوث قصيرة

الهدف منه هو تدريب الطالب على استعمال المصادر والمراجع، وكيفية جمع المعلومات وترتيبها، وتلخيصها بغرض تنمية معارفه، وعموما عدد صفحاته يتراوح بين 20-40 صفحة مثل بحوث المقاييس وتقارير نهاية التربص.

ب- بحوث متوسطة

وهو فاتحة للبحث العلمي، ويعتبر أفضل وسيلة للتمكن من المعلومات المحصلة طيلة الفترة الدراسية للطالب، حيث أن الطالب سوف يدرك حقيقة ما درسه وتلقاه من علوم، ليختار مجالا محددا ليتوسع فيه بإنجازه مذكرة نهاية الدراسة في هذا المجال، ويشتمل البحث المتوسط على نفس المطلوب من البحث القصير إلا أنه يضاف إليه تحليل المضمون واستخلاص النتائج والأفاق التي يمكن أن تضاف للبحث، وأن يستوفي الشروط المنهجية، وعموما عدد صفحاته بين 40-80 صفحة أو ما يزيد قليلا في بحوث التخرج ، ولا يمكن تجاوز 250 صفحة في بحوث الماجستير.

ج- بحوث طويلة

مثل بحوث أطروحة الدكتوراه، وهو بحث شامل يتطلب فيه التميز، الحداثة والأصالة، وهو توثيق لعمل علمي مستقل يعد مساهمة علمية في مجال التخصص، وعموما عدد صفحاته كبير وغير محدد، لكن في العموم يقدر بين 300 و500 صفحة.

5-3- من حيث طبيعة البحوث

يقسم بعض الكتاب البحوث إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية وبحوث تجريبية.

أ- البحوث الوثائقية

وهي البحوث التي تكون أدوات جمع المعلومات فيها معتمدة على المصادر والوثائق.

ب- البحوث الميدانية

وهي البحوث التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدات الإدارية والتجمعات المعنية بالدراسة، ويكون جمع المعلومات عادة بشكل مباشر عن طريق الاستبيان، الاستقصاء، المقابلة، الملاحظة.

جـ- البحوث التجريبية وهي البحوث التي تجرى في المختبرات المختلفة.

وعلى العموم يجري التركيز على نوعين من البحوث، بحوث نظرية، ودراسات ميدانية، إذ يهدف البحث النظري ويجري من أجل الخروج بنظرية جديدة، أو تطوير نظرية قائمة، ويسعى الباحث إلى توسيع آفاق المعرفة، دون الالتفات إلى التطبيقات العملية، فالبحث النظري يهدف إلى الكشف عن حقائق ونظريات علمية جديدة.

أما الدراسة الميدانية أو البحث التطبيقي فيهتم هذا النوع من البحوث بالمشكلات على أرض الواقع، وتحديد العلاقات بين المشكلات والظواهر واختبار النظريات والفرضيات التي تحكم عمل تلك الظواهر. والبحث التطبيقي هو نوع من النشاط العلمي الذي يهدف إلى تطبيق المعرفة العلمية أو الوصول إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة.

ويعمل البحث التطبيقي على توفير البيانات لدعم صحة نظرية ما أو المساعدة في تعديلها، أو لاقتراح العمل على تطوير نظرية جديدة، ويستفاد من البحث التطبيقي في حل المشكلات الميدانية ومعالجتها، لكن هناك تكامل بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، فيمكن الاعتماد على معلومات البحوث النظرية لإثراء البحوث التطبيقية[1].

ويقول أوغست كونت " أن العلم ليس في تطور الأشياء، وإنما العلم عندما يتطور عقل الإنسان ليدرك تلك الأشياء.."، فخصائص العلم أنه مأخوذ من الواقع، (أنا علمي كلما اقتربت من الواقع)، وأنه قابل للمراقبة (أي يلاحظه الآخر، ومن هنا نخرج الخرافة والوهم...)، أنه يمكن مراجعته.

فالعلم هو إما لحل إشكالية أو حل مشكل، المشكل هو في الواقع، أما الإشكالية فهي معضلة على مستوى تفكير الإنسان، وخاصية العلوم السياسية هي أنها علم نسبي، (ليس هناك يقين بل هناك قناعات، فكل الأفكار متساوية ومقبولة، ولكن تتفوق فكرة على فكرة بتبريرها العقلي[2].

يعتبر البحث وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر، والاتجاهات، والمشاكل، وينطلق من فرضيات أو تخمينات يمكن التأكد منها بإتباع سبل تحقق أهدافا ويمكن قياسها بقوانين طبيعية أو اجتماعية، ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق الهدف الذي من أجله قام البحث، فقد

[1] رشيدة سبتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ط1.الجزائر: دار التنوير، 2014، ص ص28-29.
[2] شبيلة العايب، محاضرات في ية، طلبة الماجستير في الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010.

يكون بحثا استكشافيا، أو تفسيريا، أو يستهدف تصحيح أخطاء أو إثراء لما هو قائما أو أنه تحديد وابتكار[1].

فكل بحث علمي هو محاولة للتوصل إلى سبب أو أسباب لظاهرة معينة، إنه محاولة الكشف عن أسباب مشكلة أو كيفية حدوثها بتحليلها أو محاولة الكشف عن علاقة بين متغيرين أو عاملين، وهنا يتوجب على الباحث تقديم البراهين والتحليلات والحجج السليمة التي تدعم الفكرة أو الفرضية التي يدرسها ويناقشها، من أجل القدرة على تقديم استنتاجات قابلة للتعميم، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الأفكار كلها متساوية، وتتفوق فكرة على أخرى، فقط بالحجج والأدلة العلمية[2].

وحين إختيار الموضوع للبحث، يجب التركيز على العناصر الثلاثة التالية:

1-المتغيرات التابعة

2-المتغيران المستقلة

3-العلاقات الوظيفية بين المتغيرات التابعة والمستقلة[3] .

ولا يخرج البحث العلمي عن ثلاث مراحل أو مستويات: الوصف، والتفسير، والتنبؤ، ويتعلق البحث في ميدان العلوم السياسية بالدوائر الثلاثة التالية، الظاهرة موضوع الدراسة (توجد في حقل الواقع)، حقل المناهج (المناهج المستعملة)، الحقل الأكاديمي (النظريات التي تساعد على تفسير الظاهرة والعلاقة بين متغيراتها).

ولعله من المهم بداية الإشارة إلى الصفات التي يجب على الباحث التحلي بها، من الالتزام بالموضوعية والتحلي بالصدق والأمانة العلمية، كما أن التجارب مع البحوث، كشفت أن من العوامل المساعدة على إتمام المذكرة هو النجاح في اختيار الموضوع، فضلا عن توفر المناخ والجو الملائم ليكون الباحث متهيئا للتحكم والانتباه والتركيز في بحثه، والتفرغ للبحث وما يتطلبه من عزلة علمية.

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1.عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2000، ص16.

[2] مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1.عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2000، ص18.

[3] مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص74.

ومن ثم فإن قيام الباحث بتحديد معالم بحثه هو أهم الخطوات، التي يتوقف عليها نجاح الباحث من عدمه في إتمام دراسته والوصول إلى نتائج علمية، فالبحث العلمي يتحدد بتحديد معالمه، ومعالم البحث هي: الموضوع والأهداف، المشكلة البحثية والفروض، والمنهج، وميدان البحث سواء البشري أو المكاني، ومجاله الزمني، ويمكن التعبير عن معالم البحث في الأسئلة التالية: ما هو موضوعي؟، لماذا اخترته؟ كيف سأنجزه؟ وبأية نتيجة ؟

ومن ثم يمكن القول أن مراحل البحث العلمي هي: الإحساس بالمشكلة ...الاستطلاع.... بناء الإشكالية... الفرضيات والتساؤلات.... اختيار وتطبيق مختلف تقنيات البحث الميداني في جمع المعلومات.. تحليل المعطيات الميدانية....تقييم وتقويم النتائج.

الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي

نعرض في هذا الفصل تعريف مناهج البحث العلمي وأنواعها ومجالات تطبيقها.

1- تعريف مصطلح المنهج

إن كلمة منهج مشتقة من الفعل نهج، أي سلك واتبع طريقا معينا، وعليه فإن كلمة المنهج تعني الطريق المسلوك والمتبع في إعداد البحث. والمعنى الاشتقاقي لها يدل على الطريقة أو المنهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب.

أما كلمة منهج من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعاريفه والتي نذكر منها "المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون".

"المنهج هو الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود".

"المنهج هو خطوات منظمة يتبعها الباحث أو الدارس في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة".

وعموماً فإن المناهج الأساسية المستخدمة في البحث العلمي هي المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، منهج دراسة حالة، المنهج المقارن، المنهج الإحصائي، منهج المسح الاجتماعي.

تعريف المنهجية:

إنّ كلمة أو علم المناهج أستخدمت لأول مرة على يد الفيلسوف "كانط" عندما قسم المنطق إلى قسمين و هما مذهب المبادىء و هو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة .

و علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم و بتحديد الطريقة التي يتشكل ويتكون بها أي علم من العلوم، فعلم المناهج هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها و يستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة .

وتعتبر المنهجية فرعا من فروع الإيبستمولوجيا (علم المعرفة) تختص بدراسة المناهج أو الطرق التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية للأشياء و الظواهر، أمّا المنهج فهو مجمل الإجراءات و العمليات الذهنية

التي يقوم بها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء أو الظواهر التي يدرسها و يمكن أيضا أن نعتبر بأنّ المنهج هو موقف أمام الموضوع و نتحدث في هذه الحالة مثلا على المنهج التجريبي و المنهج الطبي ، و إنّ كلمة المنهج تعني أيضا اللّجوء إلى أنماط تحليلية خاصة بفروع علمية مميزة.

إنّ عملية إنجاز أو إعداد بحث علمي تشبه إلى حدّ كبير عملية البحث أو التنقيب عن النفط فالحفر والتنقيب لا يتم في أي أرض كانت، بل نجاح برنامج العثور على النفط ، يتوقف على إتباع خطة أو مسعى معين (دراسة نوعية الحقول تحديد تقنيات البحث ثمّ يأتي في الأخير التنقيب) و إنّ هذه العملية تفترض مساهمة كفاءات شتى (مهندسون في علم الأرض ، مهندسون في تقنيات (الحفر ، وتقنيين منفذين للخطة أو العمل)، و لا يحق لنا أن ننتظر من رئيس المشروع أن يكون متمكنا من كل التقنيات المستعملة و إنما دوره الحقيقي يتوقف على مدى قدرته في تصور المشروع في التنقيب عن النفط ، فعلى الباحث أن يكون له تصور واضح لما يبحث فيه (تحديد موضوع البحث ، وضع خطة منهجية عمل وهذه الأخيرة لا تتمثل في التقنيات الممكن إتباعها بل آلية ذهنية لاستظهار و لاستقراء الواقع أو الموضوع كتصور شامل لأبعاد البحث و لهذا فإنّ الباحث لما يتلقى صعوبات كبيرة التي تكاد أن تجهض مشروع بحثه فالسبب لا يعود لعدم نجاعة التقنيات المستعملة بل لعدم تمكينه من تحديد و إتباع منهجية تشمل كل أجزاء البحث، والغريب في الأمر أن هناك مؤلفات كثيرة تزعم تلقين المنهجية بمفهومها الواسع أي كتصور شامل لمتطلبات البحث كونها تكتفي في غالب الحالات بعرض أو سرد التقنيات و المناهج بمنعزل عن أي تفكير نظري في التحكم في صيرورة و تصور البحث .

و إنّ هذه المحاولة منا تهدف إلى تقديم هذه المنهجية العامة أو خطوات المسعى العلمي أي كطريقة إعداد البحث العلمي لكل من يطمح إلى أدنى تكوين ممكن في مجال البحث و القيام بعمل أو إنجاز مذكرة بأكثر حظ ممكن للتوفيق أو النجاح و إنّ قضية التكوين في مجال البحث تهدف إلى تنمية قدرات الطالب في وضع و تحديد تصور شامل لبحثه ثمّ القيام بتنفيذ هذه الخطة مرحلة بمرحلة .

فالمنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث في الدراسة، ويعني مجموعة من القواعد العامة والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه، وتتعدد المناهج المستعملة حسب طبيعة الموضوع (مناهج كمية وأخرى كيفية)، نجد المنهج التاريخي، منهج دراسة الحالة، المنهج المقارن، المنهج الاحصائي...منهج المسح الاجتماعي.

وعلى الباحث أن يختار المنهج المناسب لموضوعه ويبرر اختياره، ويمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها، وهذا ما يسمى بالتكامل المنهجي.

2- أنواع المناهج

إن تحديد أنواع المناهج ليس بالأمر السهل بسبب صعوبة الحصول على أساس دقيق وواضح للتصنيف، لهذا فإننا سندرس المناهج الأكثر شيوعا وهي التاريخي، التجريبي، الاستدلالي، الوصفي، التحليلي، دراسة الحالة.

2-1- المنهج التاريخي

يستعمل الباحث المنهج التاريخي لتتبع موضوع الدراسة خلال فترة زمنية معينة في إطار سياقها من خلال أحداث أثبتها المؤرخون أو ذكرها أفراد، على أن يُخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات وأدلة تاريخية للتحليل النقدي للتعرف على أصالتها وصدقها. وهي ليست فقط من أجل فهم الماضي بل وللتخطيط المستقبلي أيضاً. وفي البحوث التاريخية عن الأحداث والشخصيات يجب أن يلتزم الباحث بعرض المادة التاريخية عرضاً أميناً وموضوعياً مبتعداً عن الأسلوب الأدبي والمبالغة والتهويل، وعليه الربط الموضوعي بين الأحداث.

وميزة المنهج التاريخي هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها، وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفاءها في تفسير ذلك، وكثيرا ما يستعمل المنهج التاريخي بالعودة إلى الوثائق التاريخية وتتبع الأحداث ومسار تطور الظاهرة، ذلك أن الظاهرة المدروسة تتأثر بظروف ميلادها.

2-2- المنهج التجريبي

يقوم هذا المنهج على إجراء ما يسمى ''بالتجربة العلمية''، حيث يتم اختبار أثر عامل متغير variable لمعرفة أثره وذلك قبل تعميم استخدامه ويسمى العامل المتغير المطلوب دراسة أثره بالمتغير التجريبي وهو يمثل الفرض المطلوب اختبار صحته. وتتم التجربة وفق شروط معينة يُتحكم فيها. ولسلامة التجربة تُثبت العوامل الأخرى المتعلقة بالتجربة حتى يمكن معرفة أثر العامل المتغير .

للمنهج التجريبي ثلاث مقومات تتشابك وتتكامل مع بعضها البعض وهي الملاحظة، الفرضيات، التجربة.

2-3- المنهج الاستدلالي

هو المنهج الذي يقارب الحقيقة بالاستدلال، حيث ننتقل فيها من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة، ويستلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية، وإلا فقد الاستدلال معناه لأنه هو الإنتقال من أشياء مسلم بصحتها، إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة، وتكون جديدة بالنسبة للقضايا الأصلية.

يقوم المنهج الاستدلالي على القياس والتجريب العقلي والتركيب، وهو إما استنتاج أو استقراء.

أ- الاستنتاج

هو لزوم النتيجة عن المقدمات وهو إما مباشر وإما غير مباشر.

*** الاستنتاج المباشر**

ويعرف أيضا بالاستنباط وهو انتقال الفكر من قضية إلى قضية أخرى تلزم عنها مباشرة، أي دون التوسط بقضية أخرى.

*** الاستنتاج غير المباشر**

ويعرف أيضا بنظرية القياس وهو مقدمتان ونتيجة لازمة عنهما.

ب- الاستقراء

هو معرفة الشيء الكلي بجميع أجزاءه، وهو المحاكمة التي ننطلق بواسطتها من ملاحظة وقائع محددة لاحظناها، إلى قانون عام يشمل مجموع الوقائع المشاهدة غيرها.

كما يمكن تعريفه بأنه الانتقال من الواقع إلى القانون، أي من الجزئيات إلى الكليات المعقولة.

2-4- المنهج الوصفي

يعتبر المنهج الوصفي من أكبر المناهج لإحتوائه على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، فهو أسلوب أو طريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي منظم، وهو يرتكز على جمع معلومات كافية ودقيقة عن موضوع الدراسة من أجل تحليلها وتحديد مميزاتها وأبعادها المختلفة. ويقوم المنهج الوصفي على

دراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي يمكن تفسيره مع إيضاح حجم الظاهرة ودرجة تشابكها مع الظواهر الأخرى، أو بشكل كيفي موضحا مميزاتها.

يجرى البحث الوصفي على مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة الإستطلاع وصياغة المشكلة؛
- مرحلة التشخيص والوصف المتعمق والموضوعي.

إن أهم خطوات المنهج الوصفي هي:

- الشعور بالمشكلة؛
- تحديد المشكلة؛
- وضع الفروض؛
- إختيار العينة؛
- تحديد أدوات البحث؛
- جمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة؛
- إستخلاص النتائج وتنظيمها وتصنيفها؛
- تحليل النتائج وتفسيرها وإستخلاص التعميمات؛
- كتابة تقرير البحث.

2-5- منهج دراسة حالة

هي دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة المطلوب دراسنها، وتتعدد مفاهيم دراسة الحالة فبعضهم يراها شبيهة بالدراسة التاريخية أو المجتمع، وبعضهم يرى الفصل بينهما لوجود بعض الفوارق المميزة بينهما، وبعض آخر يجعل دراسة الحالة جزءا من المنهج الوصفي عندما تدرس به العلاقات المتبادلة، وبعض يراها منهجا متميزا لكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة .

ومن أهم خطوات منهج دراسة الحالة ما يلي:

- تحديد الحالة المطلوب دراستها؛

- جمع المعلومات، تدقيقها على هدي فرضية أولية، التأكد من صحتها؛

- وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها؛

- اقتراح نوع المعاملة أو العلاج؛

- إعداد تقرير الحالة؛

- المتابعة والاستمرار للتأكد من صدق التشخيص، ومناسبة العلاج.

2-6-منهج تحليل المضمون: البعض يعتبره تقنية وليس منهجا، وهو يستعمل على نحو كبير بمناسبة تحليل الخطاب Anamyse du Discoure، وتحليل الوثائق، ..وهي تقنية تطورت من التحليل الظاهري للمضمون إلى التحليل الباطني، والذي يمكن أن نسميه بالتحليل الكيفي[1]،

وقد عرفه برنار برلسون Bernard Berelson بأنه"تقنية بحث تفيد في الوصف الموضوعي، والمنظم والكمي للمحتوى الزاهر للرسائل الإتصالية" ، ومن هذا التعريف يمكن استنتاج أن منهج تحليل المضمون يحتوي على المبادئ الأساسية (الموضوعية، التنظيم، البعد الكني، والطابع الظاهري للتحليل)، فهو تقنية بحث تهدف إل الوصف الموضوعي والمنظم والكي للمضمون الظاهر، فالهدف منه هو استنطاق المضامين بطريقة تجعل الباحث قادر على استكشاف شروط انتاج النص عبر مؤشرات كمية[2]،

ويشير الطابع الموضوعي لتحليل المضمون أن هذه التقنية تستعمل على مواد قد تم إنتاجها مسبقا، فقد أنتجت في إطار المعاني والرسائل التي وجدت من أجلها، وما على الباحث إلا استنطاقها وفق الهدف من ظهورها، وبشكل موضوعي حيث يتحرر الباحث من القوالب النمطية والأحكام المسبقة.

وتشير عنصر التنظيم أن هذه التقنية تقوم وفق مراحل منظمة ومتسلسلة بحيث تحقق الثبات والصدق ، وتعتمد التكميم والتصميف في إطار أهداف الدراسة

[1] يوسف تمار، أصول تحليل المضمون وتقنياته، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص06.
[2] يوسف تمار، مرجع سابق، ص ص7-8.

ويكون التكميم بإستعمال الأرقام في شكل قياسات ونسب وتكرارات ..بما يساعد القائم بالتحليل في الوصول إلى نتائج دقيقة ، وهناك إختلاف فيما يتعلق بحدود التحليل بين الإكتفاء بالطابع الظاهري ، أو التعمق نحو المعاني المبطنة [1].

ويرى لوني شيلتز Lony Schiltz أن منهج تحليل المضمون هو تقنية تساعد على ضبط فئات موضوعاتية وصريحة لدراسة فرضيات أو ترميز خطاب أو نص من خلال الفئات المحددة، بمعنى أن تحليل المضمون أداة تحقيق تحتاج إلى فرضيات للنفي أو التأكيد، فئات دقيقة قابلة للتلخيص والمقارنة، والتحليل والمعالجة، والاستنتاج والتأويل مع استخلاص العلاقات الارتباطية المعبر عنها في أي مضمون[2].

ويقصد بوضع الفئات Catégorisation عملية تقسيم المضمون إلى أجزاء أو أقسام محددة ودقيقة في تعبيرها عن الهدف من الدراسة والتحليل.

2-7-المقارنة والمنهج المقارن:

المقارنة كعملية منهجية معرفية تعوض التجربة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقد عرفها 'جون ستيوارت ميل' بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

فهي فحص مستمر للتشابهات والاختلافات، يقوم على افتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين وحدات موضوع المقارنة، فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما، ويحتل المنهج المقارن مكانة مميزة في تخصص وحقل الدراسات السياسية المقارنة، فهذا الأخير يعرف بمنهجه وليس بموضوعه.

ويحتاج تطبيق المنهج المقارن إلى اختيار دقيق للحالات التي تتناسب مع مشكلة البحث، وبالتالي التركيز على النظم الفرعية، لمعرفة هل المقارنة مفيدة؟ وهل تساعد المقارنة في الوصول إلى نتائج علمية تحقق الهدف من المقارنة، فالهدف من المقارنة هو بناء استنتاجات والوصول إلى تعميمات.

وهنا من المهم تحديد الوحدات القابلة للمقارنة، ومن أبرز النماذج المستعملة في المقارنة، نموذج النظم الأكثر تشابها، والذي يركز على اختيار النظم الأكثر تشابها لتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة، وبذلك يقلل إلى حد بعيد المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف في النظم، ويعتبرها النموذج متغيرات تفسيرية يمكن أن تفسر الاختلاف في السلوك والأبنية.

[1] يوسف تمار، مرجع سابق، ص ص09-10.
[2] يوسف تمار، المرجع نفسه، ص11.

وعموما يمر تطبيق المنهج المقارن بالخطوات التالية:

تحديد المشكلة، اختيار وحدات المقارنة ومدى قابليتها للمقارنة، صياغة الفرضيات وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعاريف الإجرائية، تحويل المفاهيم إلى مؤشرات قابلة للقياس، جمع المعلومات، الشرح والتفسير.

فالمنهج المقارن **هو المنهج** الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

ويحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث انه يمكن الباحث من الإطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

وقد يعتمد الباحث منهج المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول. إما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية، فانه يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد. ويمكن القول أن منهج المقارنة الراسي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث. إضافة إلى انه يؤدي إلى حسن وسهولة إدراك أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها[1].

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة ، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية...

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

[1] بحث أصول البحث العلمي القانوني للدكتور صالح إبراهيم المتيوتي كلية الحقوق جامعة البحرين منشور في مجلة الفقه و القضاء www.majalah.new.ma

لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية:

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمو رابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900. وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة[1].

ثانيا : أساس المقارنة

لا بد من اختيار الأساس الذي سوف تجرى عليه المقارنة

- **هناك أساسان للمقارنة:**

أ- المقارنة الكلية : و تعني بالقانون المقارن بالمعنى الواسع. يمكن أن تتراوح من مقارنة نظامين قانونيين إلى مقارنة كافة النظم القانونية في العالم (من حيث: أساليب التدوين، التدخلات التشريعية، المؤسسات القضائية الخ). التناول هنا هو، بصفة أساسية، تنظيري و واسع المحتوى.

[1] http://ibdaa.almountadayat.com/montada-f11/topic-t522-15.htm

مثال: المقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الألماني.

ب- المقارنة الجزئية : وتنصرف إلى " القانون المقارن التطبيقي" و هو القانون المقارن بمعناه الضيق. و يكون محدوداً عادة بموضوع خاص بنظامين قانونيين أو أكثر، و تعنى على الأغلب بكيفية معالجة النظم التي تتم مقارنتها للموضوع محل البحث.

مثال أن يدرس موضوع الولد الشرعي في القانون الفرنسي والقانون الألماني

فهو يأتي بالمواد المتعلقة بهذا الموضوع بكلا النظامين ويقارن بينهما [1].

شروط المقارنة

كما يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أوفى وأدق في ميدان المقارنة والتطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر **شروط الحكم بهذه العملية الذهنية**:

1- يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

2- أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوءا أدق وأوفى يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.

3- أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

4- تجنب المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

5- أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين[2].

أنواع المقارنة ومراحلها:

أولا : أنواع المقارنة:

[1] www.alex4all.com/UserFiles/manhaj**kan**oun55.pps
[2] http://forum.law-dz.com/index.php?showtopic=4263

هناك تقسمين لأنواع المقارنة ، التقسيم الأول يصنفها إلى أربعة أنواع و التقسيم الثاني يصنفها إلى نوعين

التقسيم الأول :

1- المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.

2- المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها.

3- المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة قد يكون راجع إلى ضعف النشاط الحربي أو الهجرة السكان أو تجمعهم في السجون والمحتشدات.

4- المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف[1].

التقسيم الثاني :

1. مقارنة اعتيادية : و هي مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف ، و غالبا ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين . أمّا الاختلاف فغالبا ما يدور حول شكل الظاهرتين المقارنتين : مثل مقارنة الأنظمة السياسية البرجوازيّة بعضها بالبعض الآخر.

2 . مقارنة مغايرة : و هي مقارنة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أقل من أوجه الاختلاف ، فغالبا ما نمس جوهر الظاهرتين المقارنتين مثال :

مقارنة النظام السياسي USA بالنظام السياسي URSS مثل هذه المقارنة تعتبر مقارنة مغايرة و أنّ التشابه بينهما يمس الاختلاف الجوهر[2] .

ثانيا : مراحل المنهج المقارن:

لا يختلف اثنان في كون المنهج المقارن كغيره من المناهج يمر في دراسته بمراحل تذكرها:

1- وإثبات وجود الحادثة الاجتماعية وعلى الباحث أن يتحلى بروح العالم الفيزيائي والكيميائي بمعنى أنه يجب عليه أن يعتبر تعينا خلال البحث الحوادث الاجتماعية أشياء فيتناولها من الخارج.

[1] http://forum.law-dz.com/index.php?showtopic=4263
[2] بحث منهجية و مناهج البحث العلمي و تطبيقها في القانون ج3 إعداد الأستاذ د. بوذراع بلقاسم http://forum.law-dz.com/index.php?showtopic=1318

2- تصنيف مختلف السمات والخصائص و العناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.

3- ثم عليه بعد ذلك أن يكشف العلاقات الثابتة أي القوانين بين الحوادث الاجتماعية التي أقامها فيتحاشى التفسير بالعلل الغائبة ولا يعتمد ألا التفسير بالعلل الفعالة ويجب أن يبحث عن علة الحادثة الاجتماعية في الحوادث الاجتماعية السابقة فيفسر الحادثة محادثة أخرى.

4- ولكي يتحقق من الغرض الذي يقدمه لتفسير الحادثة الاجتماعية يجب عليه أن يعمد إلى تحليل الشرح المعلومات ومعرفة أسباب الاختلاف والمادة التي يجمعها قصد للحصول إلى قانون سليم[1].

[1] http://3assal.alafdal.net/montada-f63/topic-t1873.htm

3-مفهوم الاقتراب والنظرية:

3-1-النظرية: Theorie

النظرية هي مقولة عامة تتضمن علاقة بين متغيرين أو أكثر، بما يعنيه ذلك من أن النظرية ليست سوى فرضية تم إختبارها، ومن ثم فهي أداة للتعميم والتفسير والتنبؤ، وهي منظومة من التعميمات المترابطة علميا، والتي تقترح بعض الملاحظات الجديدة القابلة للاختبار على أرض الواقع، وبهذا المعنى تتضمن النظرية ثلاثة عناصر رئيسية: تتضمن دائما تعميمات، أنها تقترح ملاحظات جديدة، وتفرض علاقة بين متغيرات، أنها قابلة للإختبار للتأكد من صحتها أو عدمها على أساس الدلائل من الواقع.

3-2-الاقتراب APPROACH: هو توجه عام أو إطار توجهي يوجه الباحث ويقوده لتبيين الواقع، فهو بمثابة العدسة التي من خلالها يرى الباحث الواقع، فهو أداة تساعد الباحث على التعرف على الواقع، وتبيين العلاقات بين مختلف متغيرات هذا الواقع.

والفرق بين الاقتراب والنظرية، أن الاقتراب ليس له قدرة على التفسير أو التنبؤ، بما يعني أن النظريات وحدها هي التي لها القدرة على التفسير والتنبؤ، كما أن الإقتراب هو أهم من النظرية، على اعتبار أنه يقدم الإطار الذي من خلاله تبنى النظريات، ويرتبط الاقتراب بالإطار المفاهيمي، فكل اقتراب له مفاهيمه المحورية.

الفصل الثالث: خطوات إعداد الرسائل الجامعية

1-كيف تختار موضوعا للمذكرة؟

2-ضبط عنوان المذكرة

3-الإطار المنهجي للدراسة

3-1 أسباب اختيار الموضوع

3-2 أهمية الموضوع

3-3 الدراسات السابقة

3-4 الإشكالية

3-5 الفرضيات

3-6 حدود الدراسة

3-7 أهداف البحث

3-8 منهجية الدراسة

3-9 تحديد المفاهيم

3-10 تقسيم الدراسة (وضع مخطط البحث أو هيكلة الدراسة)

3-11 صعوبات الدراسة

1- كيف تختار موضوعا للمذكرة؟

المذكرة هي عمل علمي يتمحور حول دراسة موضوع معين، ومحاولة الإجابة على إشكالية محددة، إذ يقوم الطالب بإنجازها للتوسع بالبحث في موضوع علمي، مستفيدا من مكتسباته ومعارفه في مجال تخصصه العلمي، وإن الطالب في مستوى الماستر لا يرتجى منه التأصيل لموضوع جديد، أو معالجة وتقديم طرح حديث، بل هو فقط فرصة للتعود على الإلتزام بالصرامة العلمية والخطوات المنهجية.

والمنهجية تعددت عند الباحثين، وهي ليست غاية في حد ذاتها بل مجرد وسيلة تحمل الباحث على تناول موضوعه بشكل علمي، ولهذا ستكون البداية من كيفية اختيار الموضوع، ثم التطرق للجوانب المنهجية في تصميم وبناء الموضوع، وانتهاء بالجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي (المذكرة) في شكله النهائي.

لعل اختيار الموضوع يعد أكبر مشكلة تواجه الباحث، وفي نفس الوقت إن هذه الخطوة هي التي ستتحكم في جودة البحث، وتحمس الباحث لإنجاز عمله، فالتوفيق في اختيار الموضوع هو نصف العمل، والفشل فيه يعني ضياع جهود مبذولة.

وحين اختيار الموضوع يرى الأستاذ "عمار بوحوش" أن على الباحث أن يجيب نفسه على عدة أسئلة، تتعلق بالبحث قبل أن يقرر الشروع في العمل فيه، وتتلخص هذه الأسئلة في: هل تستحوذ مشكلة الموضوع على اهتمام الباحث ورغبته؟، هل هي جديدة؟، هل ستضيف دراسته شيئا؟، هل يستطيع القيام بهذا البحث؟، هل المشكلة نفسها صالحة للبحث والدراسة؟ هل سبق لباحث آخر أن قام بالبحث في هذا الموضوع؟

وإذا كان اختيار الموضوع، ينبع بالدرجة الأولى من رغبة الباحث وميولاته، فضلا عن مراعاة مجال تخصصه العلمي، فإنه مدعو للتفكير والبحث عن موضوع يعبر عن مشكلة بحثية تحتاج للتفسير، أو لتطوير حلول.

وعموما يجب عند اختيار موضوع المذكرة ما يلي:

- يجب الابتعاد عن المواضيع الواسعة، فكلما كانت المشكلة محددة كانت دراستها أسهل.
- الابتعاد عن المواضيع ذات المقارنات الواسعة، وفي حال اختيار دراسة مقارنة يجب اختيار مقارنة في نطاق ضيق يسهل التحكم فيه .
- يجب أن يكون للدراسة قيمة علمية، من خلال دقة نتائجها والقدرة على تعميمها، ومساهمتها في حل بعض المشاكل بطريقة علمية .

- موضوع الدراسة يجب أن يعبر عن مشكلة بحثية، بحيث يكون سؤال الانطلاقة محددا وقابلا للاختبار أو التحقق منه ميدانيا.
- يجب أن يختار الباحث مشكلة بحثية تتوافق وطاقته الفكرية والعلمية والمادية، وكذلك الوقت المخصص لإنجاز الدراسة، فالقدرة على إنجاز الدراسة (من حيث توفر المراجع والوسائل والوقت بشكل كاف) هي من بين أهم شروط اختيار الموضوع.

ولعل من أهم الوسائل التي تساعد الطالب على إيجاد واختيار موضوع لمذكرته ما يلي:

- المناقشة مع الأستاذ المشرف الذي قد يقترح له موضوعا ليفكر فيه ويطوره.
- الإحساس بمشكلة، إذ يجد الباحث نفسه أمام غموض وتساؤلات حول ظاهرة في واقعه، بحكم نشاطاته أو بيئته أو تطور الأحداث حوله، مما يثير لديه رغبة بالقيام بالبحث في المشكلات التي تستحق الدراسة.
- القيام بالمطالعة والقراءات، للمجلات الدورية فضلا عن الكتب والرسائل الجامعية، إذ تساعد الباحث في إيجاد موضوع لمذكرته، من خلال تلك الأفكار والدراسات التي اطلع عليها، وأثارت لديه إحساسا بمشكلة بحثية، تستدعي الحاجة إلى المزيد من البحث، سواء لاستكشاف ظاهرة ما، أو التأصيل لها أو تفكيكها وتفسيرها، أو اختبار علاقة بين متغيرات في الميدان للوصول إلى استنتاجات قابلة للتعميم.

2-ضبط عنوان المذكرة: العنوان الجيد هو الذي يعبر عن مشكلة بحثية، كما أنه يبرز متغيرات البحث (المتغير المستقل والمتغير التابع)، وبالتالي على الطالب أن يعي جيدا حين اختيار موضوعه وضبط عنوان المذكرة:

1-المتغيرات التابعة

2-المتغيران المستقلة

3-العلاقات الوظيفية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

فالعنوان هو أصغر ملخص ممكن للمحتوى، ولابد من الالتزام بشروط حين ضبط العنوان:
-أن يكون الموضوع ضمن تخصص الطالب، وأن يكون العنوان شاملا ضابطا لموضوع الدراسة بكل عباراته ومصطلحاته ومفاهيمه، بحيث يكون محصورا وقابلا للبحث، يبرز حدود الموضوع وأبعاده.

-ومن شروط سلامة العنوان ألا يكون قصيرا قصرا مخلا، ولا طويلا طولا مملا، وأن يعبر العنوان عن الأفكار الرئيسية بصورة ذكية.

-كما أنه من الواجب حين ضبط صياغة العنوان، مراعاة السلامة النحوية واللغوية في تركيب مفردات العنوان، كما أنه من الجيد تجنب بعض الكلمات والمفردات في العنوان مثل: في ضوء...نحو ..في ظل...لأنها مصطلحات إعلامية ولا تعبر بدقة عن العلاقة المراد دراستها بين متغيرات البحث.

-ولعل من أهم القواعد الناظمة الضابطة اللازمة في العنوان، هو وضوح الإطار المكاني والزماني في عنوان البحث، إذ يجب أن يظهر العنوان المكان أو الميدان أو المجال المؤسسي أو الإداري أو الجغرافي الذي يغطيه البحث، فضلا عن الفترة الزمنية للظاهرة موضوع الدراسة التي يخصها البحث.

3-الإطار المنهجي للدراسة:

بعد اختيار الموضوع وضبط العنوان، يقوم الباحث بوضع الإطار المنهجي والنظري لدراسته، على النحو الذي يبرز وجود الخط الناظم في دراسته وبحثه، ويجسد التناغم الفكري والتناسق البحثي، ولعل أهم العناصر التي يجب على الباحث اعدادها في هذا الصدد هي:

3-1-أهمية الموضوع: يقوم الباحث بكتابة أهمية الموضوع الذي اختاره، سواء من الناحية العلمية أو العملية، وتتعلق الأهمية العلمية للموضوع بمكانة الموضوع في المجال العلمي لاختصاص الباحث، بمعنى ابراز قيمة هذا الموضوع والاهتمامات العلمية به، وما هي الإضافة التي تقدمها دراسة هذا الموضوع في المجال العلمي، وتتعلق الأهمية العملية بالفائدة المرجوة من هذا الموضوع في التطبيقات العملية سواء بالنسبة للمؤسسات أو الدول أو المجتمعات، بمعنى ما هي الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة في مجال استكشاف الواقع ومشكلاته ووضع حلول لها.

3-**2-مبررات اختيار الموضوع:** وتتعلق بأسباب ذاتية وأسباب موضوعية، فالأولى تتعلق بالباحث ومجال تخصصه واهتماماته العلمية ونطاق عمله، أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بأهمية الموضوع وما يطرح من إشكاليات تفرض الحاجة إلى البحث فيها.

3-3-الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث لتحديد إشكالية دراسته، والوقوف عند الفجوة العلمية، من خلال تحديد مساهمة نتائج تلك الدراسات في موضوع البحث المراد تنفيذه، ولإبراز أهمية وجدوى البحث الجديد، من خلال إبراز كيف تختلف أو تتميز دراسته المقترحة عن

الدراسات السابقة، مع توضيح عيوب أو نقاط الضعف في تلك الدراسات من ناحية الإطار النظري أو المنهجي، وذلك لإعطاء تبرير منطقي وأهمية لما يريد الوصول إليه في دراسته، ولم يصل إليه باحثون آخرون.

وعمليا تؤدي المراجعات النظرية للدراسات السابقة إلى تحديد قوة أو أساس الإطار المنهجي للموضوع، وتساعد الباحث في تكوين أفكار واضحة عن موضوعه، وجوانب التركيز والمنهجية الأكثر ملائمة.

إذن من الوظائف التي تؤديها مراجعة الأدبيات، منع التكرار المبدد للجهد والوقت، توفير نموذج أو اقتراب، تحسين تصميم الخطة، تحديد المفاهيم والتعريفات وكيفية قياسها، وتوفير بيانات، وتساعد في مراجعة النظريات على نحو يكفي لاتخاذها نقطة بدء للبحوث، ففحص تلك النظريات يكشف عن مشكلات قابلة للبحث، وتوحي بطرق اختبار النظرية نفسها أو قضايا محددة، أما مراجعة البحوث فتسهم في توضيح العمليات كانت وراء نتائج بحث سابق، ومد البحث إلى مجالات جديدة، ومحاولة تفسير نتائج غير متوقعة لبحث سابق[1].

فالهدف من مراجعة الأدبيات هو أربعة نقاط: على الباحث أن يختار بعناية أفضل المراجع التي يفحصها في هذه المرحلة، فكثيرا ما يبدد الباحثون المبتدئون وقتهم في مراجعة مواد ورد فيها الموضوع مجرد ذكر، وكثيرا ما يكون لتلك المواد تأثيرا ضار في مقترح البحث. مراجعة الدراسات السابقة ليست مجرد تلخيص أو عرض للمضمون أو النتائج، أو تعزيز لأهمية المشكلة البحثية، إنما نظرة مدققة بؤرتها ما يريد الباحث عمله: مشكلته البحثية وكيف يعالجها، وبالتالي تحل مشكلتين جوهريتين: ماذا فعل الآخرون وبما يستفيد مما عمله، رابعا: مراجعة الأدبيات عمل مكثف، وبالتالي موجز، يلتقط نقاط بارزة قليلة ويلخصها بطريقة تربطها بمشكلة البحث الحالي.

ماهي الدراسات السابقة في هذا الموضوع؟ كيف عالجته؟، ما المشكلات التي ناقشتها أو حلتها؟، أيمكن أن يتبنى أو يعدل تعريفاتها المفاهيم؟ أيمكن أن ينطلق من النظريات التي قامت عليها؟ فيم يتميز بحثه الحالي عنها؟[2] .

وقد لوحظ في الكثير من الأحيان، وقوع الطلبة الباحثين في بعض الأخطاء المنهجية، حيث لا تعطى لها الأهمية الكافية وكأنها خطوة منهجية لا مكان لها من البحث، وهذا فهم خاطئ، لأن أهمية

[1] عبد المطلب أحمد غانم، دليل تنمية مهارات البحث الأساسية برنامج تدريبي للباحثين في حقل علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، فيفري 2004، ص ص135-137.

[2] عبد المطلب أحمد غانم، مرجع سابق، ص ص154-155.

الدراسات السابقة في البحث العلمي، لا تقل عن أهمية أي خطوة منهجية يقوم بها الباحث، بل إن ما تقدمه الدراسات السابقة للباحث هو ذو قيمة علمية مضافة، وأن هناك ضوابط منهجية لابد منها في التعامل مع الراسات السابقة بدءا من عرضها وصولا إلى توظيفها في البحث[1].

3-4-مشكلة البحث:

مشكلة البحث هي موضوع الدراسة وسؤال الانطلاقة، وتُعرّف المشكلة البحثية بأنها انشغال فكري واجتماعي تتعلق باختبار فرضية أو نظرية أو مدى وجاهة مقاربة أو إطار عمل تحليلي.

والمشكلة البحثية هي قضية خلافية تحتاج إلى تفسير وتحليل، أو هي سؤال بحثي يجري البحث بهدف الإجابة عنه، وهي عبارة عن موضوع يكتنفه الغموض، ظاهرة تحتاج للتفسير.

وينبغي لواضع المشكلة البحثية ما يلي:

- أن تكون مشكلة دقيقة محددة واضحة.
- تضييق المشكلة لمعرفة الظاهرة، لابد من وضوح المتغير المستقل والمتغير التابع.
- المشكلة لها أدوار في تصنيف الأفكار وتقديم الحلول.
- المشكلة تتحكم في المنهج والمقاربة والنظرية وتتحكم المشكلة في تقسيمات الموضوع.
- المشكلة البحثية تتحكم في الخطوات القادمة (مجالات الدراسة)، وتحديد الفرضيات.

أما الإشكالية فهي تدور حول النقاش الدائر بشأن اختيار اقتراب أو أكثر وابتكار اقتراب لكيفية دراسة موضوع ما، فالإشكالية هي المقاربة النظرية التي تعتمد عليها في معالجة المشكلة التي طرحها سؤال الانطلاقة، كما تعرف بأنها بناء كلي يتمحور حول سؤال أساسي وفرضيات بحث وتحليلات تتم من خلال معالجة الموضوع.

فالإشكالية هي الدراسة النظرية المحددة المفصلة للظاهرة المدروسة بينما المشكلة هي انطباع أولي عام حول الظاهرة، أما عن العلاقة بينهما فهناك علاقة بنائية وظيفية بين المشكلة والاشكالية في البحث الواحد، فالإشكالية هي مجموع العناصر المكونة للمشكلة، ولا يمكن أن نتصور إشكالية بدون مشكلة.

[1] قاسمي صونيا، الضوابط المنهجية في توظيف الدراسات السابقة في البحث الأكاديمي، مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 51، السنة 2020، ص822.

صياغة المشكلة البحثية:

وتصاغ مشكلة البحث في هيئة سؤال، صيغة الاستفهام والاستفسار وعادة ما تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر، كما قد تتضمن تحديد النطاق الزماني والمكاني الذي تغطيه المشكلة، وتحديد وحدة التحليل.

التساؤلات الفرعية: بعد طرح إشكالية البحث، تأتي صياغة التساؤلات الفرعية التي يسعى الباحث إلى الإجابة عنها، وعادة التساؤلات الفرعية هي تفكيك للإشكالية المدروسة، لكن من المهم هنا أن يطرح الباحث تساؤلات ذكية، تساعده في صياغة ووضع الفرضيات، وفي هندسة الدراسة.

3-5-الفرضيات: يرتبط البحث العلمي بالفروض، فبواسطة الفرضيات ترتقي الدراسة إلى مستوى البحث، ويعتبر وضع الفرضيات بمثابة اقتراحات نظرية قابلة للاختبار عن أسباب المشكلة وأبعادها المختلفة.

وتعد الفرضية المحور الذي يقوم عليه البحث العلمي، ذلك أن الدراسة تستهدف إثبات صحة الفرضيات أو نفيها، ولذلك فإن وضع الفرضية على قدر كبير من الأهمية والصعوبة، ولكي يضع الباحث فرضيات لدراسته، يجب عليه أولا تحديد إشكالية دراسته بدقة، فالفرضية تبنى انطلاقا من الإشكالية، وما يساعد الباحث في وضع الفرضية هو التفكير والربط بين متغيرات دراسته، (المتغير المستقل والمتغير التابع)، كما يمكنه الربط بين محددات المتغير الأول والمتغير الثاني، ومن أهم ما يساعد الباحث على وضع فرضيات لدراسته هو قيامه بطرح الأسئلة الذكية، حين تفكيكه لسؤال إشكالية دراسته في تساؤلات فرعية، كما يعتبر تصفح الدراسات السابقة لموضوعه، مفيدا في تحديد عناصر إشكاليته وصياغة فرضيات ملائمة لها، وعلى الباحث تحري إمكانية معالجته للفرضيات الموضوعة، من خلال امكانياته المتاحة والأدوات المنهجية التي يعتمد عليها.

ومن ثمّ فإن فرضيات البحث ترتبط بالإشكالية والأسئلة الذكية، ومراجعة الدراسات السابقة حيث تأتي الفرضيات كاقتراحات نظرية قابلة للاختبار، ترتبط بأسباب المشكلة وأبعادها المختلفة وكيفية علاجها.

وبهذا فالفرضيات هي كافة الاحتمالات أو المسببات للمشكلة، بشكل يوضح مختلف التفسيرات المحتملة للعلاقة بين متغيرين مستقل (سبب)، وتابع (نتيجة)، فالفرضية عبارة عن جملة تعبر عن وجود علاقة بين متغيرين، أو هي عبارة تقريرية تتوقع علاقة بين متغيرين أو مجموعة متغيرات التي يمكن للباحث ضبطها وتخضع للقياس، كما أنها عبارة عن إجابة احتمالية للسؤال المطروح وتخضع للاختبار سواء عن طريق الدراسة الميدانية أو النظرية.

وعند صياغة الفرضيات وجد الباحثون والمختصون أن الفرضيات الجيدة، تتميز بـ:

- أن يكون الفرض موجزا مقيدا وواضحا يسهله فهمه ودقيقا، ومتغيراته تحمل دلالة علمية واضحة يمكن قياسها، وتعكس أهداف الدراسة، وألا تكون خيالية أو مستحيلة أو متناقضة معها.
- أن يكون مبنيا على الحقائق الحسية والنظرية والذهنية لجميع جوانب المشكلة، أن يكون قابلا للاختبار والتحقيق.
- إمكانية التحقق منها، يمكن فحصها وجمع معلومات حول قابليتها للقياس والاختبار.
- أن تكون متغيرات الفرضية ذات علاقة معتمدة على النتائج السابقة للبحوث.
- البساطة والابتعاد عن التعقيد والغموض.

– ألا يكون متناقضا مع الفروض الأخرى للمشكلة الواحدة أو متناقضا مع النظريات والمفاهيم العلمية الثابتة.

– تغطية الفرض لجميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها .

–الفرضية عامة وليست خاصة وقابلة للتحقق والاختبار، بينما الافتراض هو التعميم ولا يقبل الاختبار (مسلمات).

–تجنب الأحكام وعباراتها (مثل ينبغي أو يجب، أو لابد..)، فصياغة الفرضية تكون في جملة تقريرية احتمالية، غير مؤكدة، ويراعى فيها تحديد علاقة بين متغيرين.

مثال: تزداد فاعلية أداء النظام السياسي مع السماح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية.

أنواع الفرضيات: تنقسم إلى صنفين:

1-فرضية الإثبات أو الفرضية المباشرة (الفرضية البديلة: H_1 يوجد تأثير): تشير إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات الظاهرة، ووجود علاقة إيجابية بين المتغيرين المستقل والتابع، مثل: توجد علاقة قوية بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي/ انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية نتيجة لضعف النظام السياسي.

2-فرضة النفي أو الفرضية الصفرية: (H_0 لا يوجد تأثير)

تبنى على أساس إنكار وجود علاقة سببية بين متغيرين أو أكثر، مثل: لا توجد علاقة بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.

والباحث غير مجبر على وضع عدد كبير من الفرضيات بل يبقى هذا مرتبط بطبيعة بحثه، وأهداف الدراسة، ووسائله المنهجية المتوفرة لديه لاختبارها، وهناك تصنيف آخر للفرضيات، إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية.

- الفرضية الرئيسية: بعد المتغير التابع ككل = دالة البعد المتغير المستقل ككل.
- الفرضيات الفرعية: -المتغير المستقل ككل يؤثر في محور واحد من المتغير التابع، -محور واحد من المتغير المستقل يؤثر على البعد الكامل للمتغير التابع، -محور واحد من المتغير المستقل يؤثر على محور واحد من المتغير التابع.

وعموما تعتمد صياغة الفرضيات بشكل عام على المراحل السابقة من البحث (تحديد المشكلة البحثية ومراجعة الدراسات السابقة)، حيث يتم وضع الاقتراحات النظرية القابلة للاختبار عن أسباب المشكلة المفتوحة وأبعادها وكيفية علاجها، والفرضية هي حل محتمل لمشكلة البحث أو تخمين ذكي لسبب أو أسباب المشكلة، رأي مبدئي لحل المشكلة، تفسير مؤقت لحل المشكلة.

تعد الفرضية المحور الذي يقوم عليه البحث العلمي، ذلك أن الدراسة تستهدف إثبات صحة الفرضيات أو نفيها، ولذلك فإن وضع الفرضية على قدر كبير من الأهمية والصعوبة، ولكي يضع الباحث فرضيات لدراسته، يجب عليه أولا تحديد إشكالية دراسته بدقة، فالفرضية تبنى انطلاقا من الإشكالية، وما يساعد الباحث في وضع الفرضية هو التفكير والربط بين متغيرات دراسته، (المتغير المستقل والمتغير التابع)، كما يمكنه الربط بين محددات المتغير الأول والمتغير الثاني، ومن أهم ما يساعد الباحث على وضع فرضيات لدراسته هو قيامه بطرح الأسئلة الذكية، حين تفكيكه لسؤال إشكالية دراسته في تساؤلات فرعية، كما يعتبر تصفح الدراسات السابقة لموضوعه، مفيدا في تحديد عناصر إشكاليته وصياغة فرضيات ملائمة لها،

وعلى الباحث تحري إمكانية معالجته للفرضيات الموضوعة، من خلال امكانياته المتاحة والأدوات المنهجية التي يعتمد عليها.

يعتبر وضع إشكالية الدراسة وفرضياتها من أهم العناصر في البحث العلمي، فهي تحدد الأساس والأرضية البحثية التي يشتغل عليها الباحث، ويحاول توظيف الأدوات المنهجية للإجابة على إشكالية وفرضيات الدراسة، وهنا لابد من تحديد حدود الدراسة الزمانية والمكانية، ومنهجية الدراسة، وخطة الدراسة.

3-6-**حدود الدراسة (الإطار الزماني والمكاني)**: يتعلق بوضع حدود إشكالية الدراسة، الحدود الزمانية والحدود المكانية، وهنا يختار الباحث مجالا زمنيا للظاهرة المدروسة، على أن يكون تحديده مبررا بشكل كاف، سواء أن هناك تحولا حدث في تلك الفترة، أو تعديلات قانونية أو أحداثا وتغيرات مهمة أثّرت على الظاهرة المدروسة، وبالنسبة للمكان فقد يكون دولة أو أكثر أو مدينة أو مؤسسة أو حالة.

فحدود البحث هي خطوط الدفاع الأولى التي يستعملها الباحث لموضوعه، وهناك ثلاثة حدود أساسية على الباحث أن يوضحها ويتقيد بها في معالجته للموضوع.

- الجانب الموضوعي وهو الذي يبين زاوية المعالجة والزوايا غير المعالجة للموضوع.
- الزمن وذلك بتحديد الفترة الزمنية التي إشتملها موضوع الدراسة.
- المكان الذي عالج فيه الموضوع.

3-7-أهداف الدراسة:

عند القيام بالبحث، يجب على الباحث أن يجيب على سؤال يوجهه لنفسه وهو لماذا يجري هذا البحث؟ وما هو الهدف الذي يسعى للوصول إليه من خلال إجراء البحث، وعادة ما يعبر الباحث عن أهداف الدراسة في نقاط محددة[1]، وتكون بمثابة مؤشر يقيس به الباحث جودة بحثه وقدرته على تحقيق أهداف

[1] براهيمي سهام، الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص46.

الدراسة من خلال المجهود الذي يبذله والأدوات المنهجية التي يعتمدها للإجابة على إشكالية دراسته، وكلما حقق أكبر قدر من الأهداف كلما تم اعتبار أن الباحث وفق في القيام ببحثه.

3-8-منهجية الدراسة:

يقوم الباحث بتحديد الإطار المنهجي الذي يعتمد عليه في دراسته، حيث يختار من بين المناهج ما يراه مناسبا لموضوع دراسته، وقد يقوم بالتركيب بين عدة مناهج بالنظر إلى تعقد الظاهرة المدروسة، وخصوصية وعمق التحليل، وتساعد مراجعة الدراسات السابقة في الوقوف عند الفجوة العلمية والقصور المنهجي، الأمر الذي يعطي للباحث رؤية أفضل وتصور ملائم عن المناهج الملائمة لبحثه.

وتختلف مناهج البحث من حيث طريقتها، في اختبار صحة الفروض، ويعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضع البحث، فقد يصلح المنهج التجريبي في دراسة مشكلة لا يصلح فيها المنهج التاريخي أو دراسة الحالة...ولاشك أن الموضوع له دور أساس في تحديد المنهج، وأن المناهج تختلف بإختلاف العلوم والمواضيع المدروسة[1].

3-9- تحديد المفاهيم:

تعد مرحلة تحديد المفاهيم نظريا وإجرائيا مرحلة مهمة جدا في البحوث العلمية، إذ يجب على الباحث أن يحدد مفاهيم دراسته تحديدا دقيقا يتوافق مع موضوع دراسته.

المفهوم النظري: هي تلك المفاهيم التي تكون أكثر تجريدا بحيث توصف بأنها منطقية ومعقولة، لأنها خضعت للاختبار الميداني، وقام منظرون ومفكرون بصياغتها صياغة علمية، فهي صارت مقبولة من الجميع ليست مؤقتة ولا طارئة، ونجدها في المعاجم والقواميس والموسوعات، وأمهات الكتب والدراسات.

التعريف الإجرائي: هنا يحاول الباحث وضع تعريف يتلاءم مع معطيات بحثه، بحيث يكون هذا التعريف منطبقا على مدخلات هذا البحث ومفاهيمه دون غيرها، وبشكل يمنع إساءة فهمها، وتكمن أهمية التعاريف الإجرائية في أنها تتيح للباحث الانتقال من مستوى المفاهيم البنائية والنظرية إلى مستوى الملاحظة،

[1] محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، ط1.دمشق: دار وحي القلم، 2014، ص ص97-98.

وتكون في الغالب مستقاة من واقع البحث ذاته، وهي تحتاج إلى وصف الوحدات المكونة لها، فهي أشبه بالمقاييس يستخدمها الباحث في قياس ظاهرته المدروسة.

فالتعريف الإجرائي للمفاهيم هو تحديد العمليات الضرورية التي تساعد في الوصول إلى قياس المفهوم بعد تفكيكه إلى متغيرات وتحديد المؤشرات التي تدل على المفهوم، فهي بمثابة دليل المفهوم.

وعند البحث عن مفهوم معين، يجب الاهتمام بتطور تعريف هذا المفهوم من طرف الباحثين وفي المعاجم والقواميس عبر التاريخ، والأخذ بأحدث تعريف له، لأن المعاني تختلف من زمن لآخر، ومن مجتمع لآخر.

3-10-هندسة وخطة الدراسة: (وضع مخطط البحث أو هيكلة الدراسة)

بعد تحديد مشكلة الدراسة وفرضياتها، يقوم الباحث بجمع المعلومات حول موضوعه، -(التعامل مع البيانات والمعلومات: ثانوية/أولية، وهناك مصادر/مراجع، طريقة الملفات/ طريقة البطاقات الملونة)-، والتي ستساعده في وضع خطة الدراسة، وتعد الخطة هي الرسم الهندسي لبناء الموضوع، ولعل أفضل خطة هي الخطة التي لا تصلح إلا لعنوان واحد.

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى بعض الخصائص:

- ضرورة التوازن بين عدد المطالب والمباحث، التوازن في عدد الصفحات بين الفصول.
- التكامل في عناوين الفصول: وهنا تجدر الإشارة إلى أن الباحث يضع خطة أولية ستتطور خلال مراحل البحث، وتتضمن الخطة الأولية الخطوط الرئيسية التي يتضمنها كل فصل من الفصول ليصل في نهاية عمله إلى ضبط الخطة النهائية للدراسة، فالخطة تتغير مع التقدم في البحث والتحليل، وعلى الباحث أن يراعي في تصميم خطته ارتباطها بإشكالية الدراسة، وتقدمها من العام إلى الخاص، ومن النظري إلى الميداني.

من الضروري للباحث أن يلتزم منذ اختياره للمشكلة التي يهدف إلى دراستها بوضع تصميم منهجي واضح ودقيق لكافة المراحل والخطوات التي يشتمل عليها البحث، ويتطلب هذا التصميم بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة ودقيقة وتحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم للمعالجة وتحديد أدوات جمع البيانات وطرق المعالجات الإحصائية التي تتناسب مع هذه البيانات.

ويعد تصميم مخطط البحث متطلبا أساسيا ومرحلة مهمة قبل البدء في التنفيذ العملي لخطوات البحث[1].

وتمثل الدراسات والبحوث السابقة مصدرا هاما وإطارا مرجعيا لابد أن يطلع عليه الباحث قبل المضي في تصميم خطة بحثه، فالاطلاع عليها يوفر للباحث فرصة الوقوف على النظريات والفروض التي اعتمدت عليها، والنتائج التي أوضحتها مما يجعل الباحث أكثر جرأة في التقدم ببحثه، إضافة إلى أنها تساعد الباحث في اختيار أدوات بحثه، فضلا على أنها تفيد الباحث في التعرف على الكثير من مراجعه ومصادره الهامة[2].

فخطة البحث عبارة عن سلسلة من الخطوات المحددة المتعاقبة، وهذه الخطوات ليست ثابتة، أو نهائية ولكنها قابلة للتغيير، فتصميم البحث أو خطته أمر قابل للتغيير باستمرار كلما تقدمت الدراسة وتعمق الاستبصار بموضوعها، ولذلك فمن الضروري تغيير الخطة وتعديلها بالحذف والإضافة كلما استدعت الظروف ذلك بما يسمح بتحقيق أهداف البحث[3].

3-11-صعوبات الدراسة:

وهنا على الباحث الإشارة إلى الصعوبات الأكاديمية والمنهجية التي واجهته أثناء إنجاز بحثه، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالمراجع وتوفرها، والوقت المخصص لإنجاز البحث والصعوبات المتعلقة بجمع المعلومات خاصة في الدراسات الميدانية التي تتطلب إجراء المقابلات، مع ما يكتنفها من صعوبات إدارية وأخرى مادية.

[1] محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3.القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص21.
[2] محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص23.
[3] محمد منير حجاب، المرجع نفسه، ص37.

الفصل الرابع: القواعد المنهجية في الاقتباس والتهميش

1-مفهوم الاقتباس وشروطه

3- مفهوم التهميش والإحالة

4-طرق التهميش حسب شيكاغو

القواعد المنهجية في الاقتباس والتهميش:

1-مفهوم الاقتباس:

الاقتباس هو أخذ معلومة أو فكرة أو تعريف أو جدول أو من مرجع أو مصدر أثناء كتابة البحث وتحريره، وهناك نوعين من الاقتباس:

الاقتباس المباشر (الاقتباس اللفظي): يقتبس فيه الباحث المبنى والمعنى، أي يأخذ النص كما هو بألفاظه وتعابيره، وعادة ما يقوم الباحث بهذا الاقتباس، إلا أنه يكون بشكل محدود، في نقل التعاريف، أو مقاطع من الخطابات أو النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، أو إيراد تقارير ..وغيرها.

وميزة هذا الاقتباس أنه يكتب في منتصف الصفحة بخط مغاير لباقي أجزاء الدراسة، ويوضع بين مزدوجتين أو قوسين، كما يتم وضع نقاط للإشارة إلى أنه هناك كلام مبتور في بداية أو من وسط أو في نهاية النص المقتبس، كما يجب تهميشه.

الاقتباس غير المباشر (الاقتباس بالمعنى): هذا النوع يستعمله الباحث بشكل كبير، ويشير إلى أخذ ونقل الفكرة من صاحبها وصياغتها بأسلوب وطريقة الباحث الخاصة، ولا يضعه بين قوسين ولا يكتب بخط مغاير، لكن يهمش مثله مثل الاقتباس المباشر.

2-التهميش والتوثيق:

يعتبر التوثيق العلمي من أهم الشروط المنهجية لكتابة البحث العلمي، إذ يشير إلى تدوين مصادر الاقتباسات والمعلومات والاحصائيات التي يعتمد عليها الباحث حين كتابة دراسته، ولذلك يقوم الباحث بكتابة –في هامش الصفحة أو في نهاية الدراسة–، المصادر والمراجع التي أخذ منها هذه المعلومات، في ربط منظم ومتسلسل بالأرقام بين الاقتباس في متن الدراسة ومصدر المعلومة في الهامش.

بل إن خلو البحث من التوثيق يجعله أقرب إلى مقالات الرأي، منه إلى دراسة أكاديمية، ولذلك يتم التركيز على التوثيق العلمي للمراجع كأحد أهم مميزات الدراسات العلمية، ويعد التوثيق الجيد لها ميزة أخرى للدراسة الجيدة، وتتعدد الطرق والأساليب في كتابة توثيق المراجع، مثل أسلوب مدرسة شيكاغو، وأسلوب جمعية علم النفس الأمريكية..وغيرها.

أما عن أهميته فتتمثل في:

- تدوين المصادر المعرفية المستخدمة في الدراسة الأكاديمية يجعل البحث يتصف بالمصداقية العلمية.
- التوثيق يظهر أهمية الأبحاث العلمية والمعرفية السابقة، مع استخدام الأبحاث وتراكم المعارف، وتواترها للاستشهاد بها في أكثر من بحث.
- التوثيق العلمي يكشف عن تحلي الباحث والتزامه بالأمانة العلمية، بالإشارة إلى الأعمال والأفكار ونسبها إلى أصحابها.
- التوثيق العلمي يجنب الباحث اتهام السرقات العلمية، وما يتبعه من عقوبات إدارية ومتابعات قضائية.
- يساعد التوثيق العلمي القارئ في الاطلاع على مصادر المعلومات، الأمر الذي يمكنه من الرجوع إليها للاستزادة، وخاصة فيما يتعلق بتقعيد الأفكار وتأصيل الحجج والنظريات.
- يظهر التوثيق العلمي مدى الجهد الذي قام به الباحث في سبيل الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وكلما كان عدد المراجع أكثر، دل ذلك على نهم الباحث واستطلاعه على كثير من الكتب والوثائق المتعلقة بمشكلة الدراسة.

الاعتناء بالجانب اللغوي (اللغة وسلامة التعابير والنحو)، والأسلوب العلمي والموضوعي (استخدام المصطلحات العملية المتخصصة والطرق المنهجية المناسبة)، والجانب الشكلي أو الفني في إخراج البحث في شكله النهائي.

يعد توثيق المراجع في البحث العلمي من أهم الخطوات عند كتابة البحث، فهي توضح مصادر المعلومات التي وظفها الباحث في دراسته، وعلى أساسها بنى تحليلاته ونتائجه.

ويقصد بالتهميش أو توثيق المراجع، "الإشارة إل مصدر المعلومة أو البيانات التي أوردها الباحث في دراسته، للحفاظ على مجهودات وحقوق الكتاب الأصليين، ولذلك فإنه من باب الأمانة العلمية يقتضي الإشارة إلى صاحب ومصدر الأفكار أو المعلومات.

ويفيد تهميش المراجع في إمكانية رجوع القارئ إلى مصدر المعلومة من أجل الاستزادة.

وهناك العديد من الطرق في توثيق المراجع في البحث العلمي، مثل طريقة توثيق هارفارد، أو جمعية علم النفس الأمريكية ABA ، أو أسلوب مدرسة شيكاغو.

ويعد أسلوب شيكاغو الأكثر إستعمالا، ويمكن للباحث الدخول إلى الأنترنت وتتبع طريقة التهميش حسب شيكاغو، أو يجدها مدعمة في تطبيق Word 2010 وغيره.

ومن بين المراجع في هذا الصدد نجد:

- حمام محمد زهير، الوجيز في إنجاز المذكرات والبحوث العلمية، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي –القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل، 1999.
- ملحم حسن، التفكير العلمي والمنهجية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
- هواري سيد، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1980 .
- المغربي كامل محمد، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2002.

- القاضي يوسف مصطفى، مناهج البحوث وكتابتها، الرياض: دار المريخ، 1979.
-حسن علي إبراهيم، استخدام المصادر وطرق البحث، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1963.
- شلبي أحمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة السادسة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1968.
- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1.عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2000.

2-طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

: **U of Chicago Manual**

- يرى هذا النظام ضرورة تسجيل البيانات الكاملة للمصدر، أو للمرجع الذي أُخذ الاقتباس منه، وذلك عند ذكره لأول مرة، بحيث تشمل البيانات: اسم المؤلف، واسم الكتاب، والمترجم (إن وجد)، معلومات عن النشر (العدد الكلي للأجزاء ورقم الطبعة ومكان النشر، واسم الناشر،، وسنة النشر)، ورقم الجزء او المجلد، ورقم الصفحة.

7- طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

: U of Chicago Manual

الاقتباس لأول مرة

1- اسم المؤلف:اسمه الأول ثم اسم أبيه ثم اسم جده ويتبع ذلك فاصلة (،)

2- اسم الكتاب:اسم الكتاب تحته خط ولا يتبعه فاصلة أو نقطة (.)

3- معلومات عن النشر: توضع بين قوسين ووضع فاصلة بعد القوس الأخير (----) ،

(أ) العدد الكلي للأجزاء: يتبعه فاصلة منقوطة (؛)

(ب) رقم الطبعة : يتبعه فاصلة منقوطة (؛)

(ج) مكان النشر: يتبعه فاصلة (:)

(د)اسم الناشر: يتبعه فاصلة (،)

(هـ) سنة النشر: ثم نغلق القوس

4- رقم الجزء او المجلد: يتبعه فاصلة (،)

5- رقم الصفحة أو الصفحات :يتبعه نقطة (. (

جمال حمدان ، جغرافية المدن (ط 3 ؛القاهرة: عالم الكتب،بدون تاريخ)، ص277.

مصطفي مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين (5 ج ؛بيروت : دار الطليعة ، 1966)،ج1،ص ص112،114.

- مصطفي مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين (5 ج ؛بيروت : دار الطليعة ، 1966)،ج1،ص ص100-107.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

U of Chicago Manual

الاقتباس لأول مرة المقالة من المجلات

1- اسم كاتب المقالة بالكامل :ويتبعه فاصلة (،)

2- عنوان المقالة: موضوعاً بين علامتي تنصيص تتبعه فاصلة قبل علامة التنصيص الثانية.''------ --، ''

3- اسم المجلة الدورية : تحتها خط وتتبعه فاصلة.

-4 معلومات عن النشر: توضع بين قوسين ووضع فاصلة بعد القوس الأخير (----) ،

)أ(مكان إصدارها يتبعه فاصلة (:)

(ب) الجهة المصدرة: يتبعه فاصلة) ،(

(ج) رقم المجلد: يتبعه فاصلة) ،(

(د) رقم العدد: يتبعه فاصلة) ،(

(هـ) الشهر: يتبعه فاصلة)،(و) سنة النشر: أغلق القوس(

5- رقم الصفحة أو الصفحات :يتبعه نقطة (.)

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

U of Chicago Manual

الاقتباس لأول مرة المقالة من المجلات

يوسف أبو الحجاج ، " قطاع غزة ظروفه وأحواله الاقتصادية ،" مجلة الآداب ،(جامعة القاهرة،العدد التاسع عشر)، ص 47.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

U of Chicago Manual

توثيق كتاب له مؤلفان أو أكثر:

- إذا كان للكتاب مؤلفان، يذكر اسما المؤلفين
- إذا كان للكتاب ثلاثة مؤلفين، يُذكر أسماء المؤلفين الثلاثة بنفس طريقة المؤلفينْ.
- إذا كان للكتاب أربعة مؤلفين، أو أكثر، يُذكر اسم الأول وتضاف كلمة (وآخرون)، وهكذا:

يتبع نفس النظام في الكتاب الإفرنجي، في حالة المؤلفين والثلاثة، وتضاف كلمة (And others) في حالة المؤلفين الأربعة أو أكثر.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق كتاب ليس له مؤلف محدد:

- إذا كان الكتاب صادراً عن مؤسسة، ويحمل اسمها لا اسم المؤلف، فإنه يوثق اسم المؤسسة مكان اسم المؤلف.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق كتاب المؤلف مجهول

- اذا لم يكن اسم المؤلف مكتوباً ففي هذه الحالة يكتب] مجهول المؤلف [أما اذا أمكن التوصل إلي صاحب المقال بطريقة أو بأُخرى فانه يمكن بين قوسين مربعين] -------- [

توثيق كتاب لا يوجد له تاريخ

- اذا لم يكن للمرجع تاريخ فيكتب بين قوسين مربعين] التاريخ غير معروف [أوnod

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق فصل في كتاب له عدة مؤلفين:

- إذا كان للكتاب عدة مؤلفين، ولكل فصل مؤلف محدد، يتم توثيق المادة باسم مؤلف الفصل.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق الكتاب المترجم للعربية:

- يتم توثيقه على النحو التالي:

اسم المؤلف، اسم الكتاب، اسم المترجم مع كتابة ترجمة قبل اسمه، وباقي بيانات النشر، ورقم الصفحة.

أوستن مار،علم المناخ،ترجمة محمد متولي وإبراهيم زرق(القاهرة: مكتبة الآداب ومطابعها)،57.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق الرسائل الجامعية:

- إذا اقتبس الباحث مادة علمية من رسالة جامعية، فإنه يوثقها على النحو الآتي:
- اسم الباحث يتبعه فاصلة (،)
- عنوان الرسالة بين علامتي تنصيص ''------''
- بين قوسين يوضع ما يلي:
- الدرجة العلمية التي قُدمت لنيلها يتبعها فاصلة (،)
- هل هي منشورة أم غير منشورة . يتبعها فاصلة (،)
- الجامعة التي حصل منها على الدرجة يتبعها فاصلة (،)
- السنة يتبعها فاصلة (،)
- الصفحة خارج القوسين يتبعها نقطة، ومثال ذلك:

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق الرسائل الجامعية:

- صالح حماد البحري، '' مدينة صنعاء – دراسة في جغرافية العمران'' (رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، 1982) ص10.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق المرجع للمرة الثانية

- اذا كان الاقتباس بعد الاقتباس الأول مباشرة (بدون فاصل) يكتب الباحث عبارة المرجع السابق Ibid.،

- المرجع السابق نفس الصفحة Idem .،
- اذا اقتبس من نفس المرجع للمرة الثالثة بدون فاصل يكتب (المرجع نفسه) .

أخطاء شائعة

- من الأخطاء الشائعة كتابة (نفس المرجع) ، و (نفس المصدر) ، والصواب (المرجع نفسه والمصدر نفسه).

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

الاقتباس من المرجع مرة ثانية

- اذا اقتبس من المرجع مرة ثانية ، وكان بينهما فاصل ، يكتب : (مرجع سابق (بدون آل تعريف) أو مرجع سبق ذكره (بدون آل تعريف op.cit
- oper citato كلمة لاتينية
- مرجع سبق ذكره نفس الصفحة loc.cit
- Loco citato باللاتيني نفس المكان

التوثيق من الانترنت

- اسم الموقع ثم اسم الموضوع ثم التاريخ .
- http://www.lib.utexas.map.caza strip.91scale 1:150000.,15-4-2000،

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق القواميس ودوائر المعارف والموسوعات:

- تحتوي بيانات التوثيق للقواميس والموسوعات ودائرة المعارف على اسم المؤلف، أو المؤلفين، واسم الموسوعة، وباقي بيانات النشر، والمجلد، ورقم الصفحة، ومثال ذلك:
- الزركلي، خير الدين: الأعلام؛ قاموس تراجم لأشهر الرجال من العرب والمستعربين (ط 3 ؛ بيروت، دار العلم للملايين، 1979م) ج 5، ص 83.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

إذا كانت الموسوعة عبارة عن أبحاث

- إذا كانت الموسوعة عبارة عن أبحاث، ولكل بحث كاتب محدد، كما هو الحال في الموسوعة الفلسطينية؛ قسم الدراسات الخاصة، فإنه يتم توثيق كل بحثٍ على حدة، ومثال ذلك:

- طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب؛ الموسوعة الفلسطينية(ق2؛ط1؛بيروت: 199م)، مج2، ص995.

إذا كانت الموسوعة لا تشمل أسماء المشاركين في إعدادها

- إذا كانت الموسوعة لا تشمل أسماء المشاركين في إعدادها، فإنها توثّق باسم الهيئة المشرفة على إعدادها، ومثال ذلك:

- هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية(ق1، ط1، دمشق: 1984م)، ج3، ص223.

طرق التوثيق، حسب نظام دليل شيكاغو

توثيق الصحف والمجلات غير المختصة

- إذا كان كاتب المقال محدداً، يتم التوثيق على النحو الآتي: اسم صاحب المقالة: اسم الصحيفة، مكان صدورها، العدد، تاريخ العدد، رقم الصفحة.

- إذا لم يكن للمقالة كاتب محدد، أو كان الاقتباس من خبر وليس من مقالة:

- اسم الصحيفة، مكان صدورها، العدد، تاريخ العدد، رقم الصفحة.

- يتبع التوثيق نفسه بالنسبة للصحافة الأجنبية[1].

[1] https://libguides.qu.edu.qa/c.php?g=433556&p=2961279

الفصل الخامس: شروط وقواعد تصميم الاستبيان

1-مفهوم الاستبيان

2-شروط الاستبيان

3-تصميم استمارة الاستبيان

4-تفريغ الاستبيان وكتابة تقرير البحث

5-إختيار عينة الدراسة.

الموضوع: الاستبيان

المحاور:

-مقدمة عامة

1-مفهوم الاستبيان

2-شروط الاستبيان

3-تصميم استمارة الاستبيان

4-تفريغ الاستبيان وكتابة تقرير البحث

5-إختيار عينة الدراسة.

تمهيد:

يعد الاستبيان questionnaire من أهم أدوات جمع المعلومات في البحوث الجامعية، لما له من قيمة في الحصول على البيانات من الميدان "دراسات المسح الاجتماعي"، لذلك يعتمد الباحث عليه في الجانب التطبيقي والميداني من مذكرته، وهو يستعمل بشكل كبير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وفي تخصص إدارة الموارد البشرية، إذ يعمل الطلبة على بحث إشكالية دراستهم والتأكد من صحة الفرضيات،

من خلال الاستبيان الذي يعطيهم مجالا أوسع في معالجة متغيرات موضوع دراستهم، على النحو الذي يتيح لهم الوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها على كامل مجتمع الدراسة.

والواقع أن الاستبيان يعتبر تقنية وأداة لجمع المعلومات ضمن منهج البحث الميداني أو المنهج المسحي، حيث يرى "موريس أنجرس" أن هذا المنهج يسمح بدراسة طرق العمل والتفكير والاحساس لدى مجموعات كبيرة من السكان، انطلاقا من تنوع الاهتمامات، ويمكن للباحث أن يستخدم عدة تقنيات، بيد أن أهداف كل تحقيق خاص هي التي تحدد هل ستكون الدراسة فيما بعد وصفية، مثلما هو الحال في سبر الرأي العام، أو تصنيفية مثلما هو الحال عند القيام بالتعدادات العامة، أو تفسيرية مثل الدراسة التي تعتمد على طريقة تطبيق الاستمارة، أو فهمية كما يجري في الدراسات التي تتخذ من أو الملاحظة تقنية لها[1].

1-مفهوم الاستبيان: هو صحيفة (استمارة)، تحوي العدد الكافي من الأسئلة التي يرى الباحث أن إجاباتها توفي بما يتطلبه موضوع بحثه من بيانات، وعادة ما يرسل الباحث صحائف الاستخبار بالبريد إلى الأفراد، الذين يتم اختيارهم من قبل على أسس إحصائية معروفة، فيجيبون أسئلتها ويعيدونها إليه بالبريد أيضا، وقد يوزعها الباحث بنفسه على مجموعة من الأفراد المستجوبين، إذا كان ذلك أيسر من الناحية الإجرائية، فيجيبون أسئلتها ثم يجمعها منهم.

فالاستمارة هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية وكمية، فهي وسيلة للتواصل مع المبحوثين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا وبنفس الطريقة، بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد، انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها، ولعل الفرق بين الاستبيان وسبر الآراء، أن هذا الأخير يعنى بمواضيع قياس ردود الأفعال تجاه سياسات حكومية أو مرشحين للانتخابات أو تجاه منتجات تجارية، وعموما فكلاهما وسيلة للتقصي، بيد أن الفروق بينهما هي من زاوية موضوع الأسئلة الذي يتسع في الاستبيان، ويضيق في سبر الآراء، ومجموعة الأفراد المستهدفين إذ يركز سبر الآراء على الإحصائيات، وكلما زاد عدد الأفراد المستجوبين زادت قيمته، بخلاف الاستبيان الذي يحصر مجتمع البحث وعينته المستهدفة، وبالتالي يوجه الاستبيان إلى مجموعة من الأفراد محدودة العدد، ومن جهة

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، (ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون)، ط2.الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص106.

أخرى يتسع عدد الأسئلة في الاستبيان أما سبر الرأي فعادة لا يتجاوز الصفحة وأسئلة قليلة، فقضيته محدودة بيد أنه يركز على استجواب أكبر عدد ممكن من الأفراد (السكان مثلا)، وهذا مكلف[1] .

ويمكن التمييز بين طريقتين للاستبيان، الأولى هي استمارة الملء الذاتي وهي وثيقة أسئلة تملأ من طرف المبحوث نفسه، واستمارة ب وهي أسئلة وجيزة يطرحها المستجوب الذي يقوم في نفس الوقت بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المبحوث، كما تجدر الإشارة إلى الاستبيان الإلكتروني الذي أصبح يتم عبر الأنترنت، إذ يتفاعل ويجيب المبحوث على الاستبيان الإلكتروني بشكل رقمي عبر جهاز الكمبيوتر أو غيره من الأجهزة الرقمية.

ولعل من أهم المزايا التي يتيحها الاستبيان، هو إمكانية المقارنة بين الإجابات، والقيام بتجميع رقمي وحساب نسب مئوية في علاقتها بهذا أو ذاك المتغير المتضمن في فرضية الانطلاق، وبهذا يمكن إقامة جداول إحصائية وأشكال وربط المتغيرات ببعضها البعض، وذلك بهدف مقارنة النتائج المتحصل عليها[2].

2-شروط الاستبيان:

لعل من أهم مزايا الاستبيان، أنه يعد وسيلة جيدة وقليلة التكلفة وتوفر الكثير من الجهد والوقت، وهناك شروط جوهرية ينبغي مراعاتها في كل استبيان، وهي تتعلق بطبيعة وتنظيم الأسئلة الواردة في استمارة البحث:

- أن يعطي السؤال فكرة واضحة عما نطلب السؤال عنه، كما يجب وضع الأسئلة بشكل منتظم لكي يسهل تحليل الاستمارة.
- سهولة اللغة ودقتها ووضوحها.
- أن تكون الأسئلة كاملة وغير ناقصة، ولا تحرج المبحوث أو تتناول حياته الخاصة.
- ضرورة تنويع الأسئلة بين أسئلة مغلقة، وأسئلة مفتوحة، وأخرى مختلطة (نصف مغلقة أو نصف مفتوحة).
- تجنب أن تكون صياغة الأسئلة موجهة، أو توحي بوجهة نظر ما.
- أن يبدأ ترتيب الأسئلة من البسيط إلى المركب، ومن العام إلى الخاص.

[1] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص ص204-205.
[2] **المرجع نفسه**، ص208.

ولتوخي صدق وثبات أداة البحث، فإن صلاحية استمارة الاستبيان تتوقف على قدرتها على قياس ما هو مفروض أن تقيسه، وأن يكون هذا القياس دقيقا بحيث يعطي نفس النتائج بطريقة ثابتة (ثبات أداة البحث)، ويقصد بصدق أداة البحث أنها تقيس الصفة المراد التعرف عليها وقياسها، ويمكن التعرف على مدى صدق أداة البحث بوسائل مختلفة أهمها:

-التعرف على الصدق الوصفي لأداة البحث، من خلال رأي الأستاذ المشرف الذي يفحص استمارة الاستبيان ويعطي ملاحظات وتصويبات منهجية وعلمية، بحيث تكون أكثر ملائمة.

-التعرف على الصدق الإحصائي لأداة البحث، وذلك من خلال القيام باختبارها مرتين على بعض عناصر مجتمع البحث، ويمكن هنا التفاعل معهم لمعرفة انطباعاتهم، والأسئلة التي تبدوا مبهمة عندهم أو تثير توترهم، بحيث يتبدى للباحث الخلل الموجود في بعض أسئلة الاستبيان.

وتنظم الأسئلة وفق محاور وعناوين حسب تسلسل البحث، وترقم أيضا، ومن المهم أن يتضمن الاستبيان محاور أساسية، بداية من البيانات الشخصية، إلى محور يتعلق بالمتغير الأول، وآخر بفحص المتغير الثاني، ومحور يفحص حدود العلاقة والتأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

3-تصميم استمارة الاستبيان:

تتطلب الاستمارة الجيدة الالتزام بمجموعة من الشروط والضوابط، حتى تمكن صاحبها من الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنه من تلبية احتياجات تساؤلاته العلمية، ويتم تصميم استمارة الاستبيان وفق الخطوات التالية:

1-تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعها التي تستدعيها الدراسة، إذ يجب أن تكون الأسئلة المتضمنة في الاستمارة وثيقة الصلة بالموضوع، أي تدور حول إشكالية البحث وفروضه وتساؤلاته.

2-تحديد الهيكل العام للاستمارة، وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيبا منطقيا متسلسلا ومتكاملا، وعادة ما تتضمن الاستمارة ثلاثة أبواب أو محاور، يتضمن المحور الأول بيانات حول البحث والجهة التي تشرف عليه، ويتضمن المحور الثاني أسئلة تبحث معلومات عامة عن الأشخاص المستجوبين، كالعمر، والمهنة، والمستوى التعليمي، ويتضمن المحور الثالث أسئلة تتعلق بمعلومات حول جوهر الموضوع المراد معرفة البيانات والمعلومات عنه.

3-إعداد مسودة الاستمارة في صورتها الأولية، وهنا يتم كتابة الاستمارة وأسئلتها وتنظيمها، ويمكن للباحث حين كتابة الأسئلة تقديم صيغ متعددة للسؤال الواحد، على أن يتم اختيار أنسب هذه الصيغ وكتابته، وينوع الباحث بين الأسئلة المغلقة التي تلزم الباحثين باختيار إجابة من بين عدد محدد من البدائل، والأسئلة المفتوحة التي تتيح الحرية للمبحوث في الإجابة بلغته وطريقته الخاصة، أو يدمج بينها من خلال الأسئلة المغلقة والمفتوحة.

4-التصميم النهائي للاستمارة، بعد فحصها من خبراء وإبداء التصويبات الضرورية، ثم اختبارها على عدد من المستجوبين لمراقبة مدى سلامتها اللغوية، وخلوها من أي تناقض أو خلل يعيق المستجوبين عن الإجابة بشكل واضح، ومن ثم يتم توزيعها وجمعها بعد أن يتم ملؤها من طرف أفراد العينة التي اختارها الباحث[1].

4-تفريغ الاستبيان وكتابة تقرير البحث:

بعد أن يفرغ الباحث من وضع الاستبيان وتجربته وجمع المعلومات، يشرع في تفريغ بياناته وكتابة تقرير بحثه، ولعل هذه العملية تعد من أصعب المراحل التي يواجهها الباحث، ذلك أن الاستبيان وعملية إدراج البيانات التي يخرج بها من إجابات الاستبيان ليست هي الدراسة على الإطلاق، إن إدراج البيانات وكتابة تقرير البحث ماهي إلا وسيلة يمكن للباحث عن طريقها أن يعلن عن العمل الذي قام به والطريقة التي اتبعها في التوصل إلى أسباب الظاهرة.

إن وصول الباحث إلى مرحلة كتابة تقرير البحث تعني أنه قد قام بالحصول على الإجابات الكاملة على استبيانه، وهذا يعني أنه أنهى دراسة المشكلة، واستوعب جوانبها وتفاصيلها، وأصبح قادرا على ترجمة ما يملأ ذهنه من معلومات وإحصائيات، وفي البداية يقوم الباحث بمراجعة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان مراجعة كافية، للتأكد من أن هناك إجابات على مختلف الأسئلة التي تضمنها الاستبيان، أو على الأقل احتواء ردود الاستبيان على نسبة معقولة من الإجابات التي تسمح باستخلاص نتائج ذات دلالة،

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص ص245-247.

ويحدث أحيانا أن يصادف الباحث نقصا في بعض الإجابات، وفي هذه الحالة يمكنه أن يستكمل النقص بمراجعة المستجوب أو الاتصال به، وغالبا ما يجد الباحث نفسه مجبرا على استبعاد الاستمارات الناقصة، حرصا منه على تحقيق أكثر درجة من كمال الاستبيان[1].

وبعد هذه العملية يقوم بالخطوات التالية:

أولا–تفريغ الإجابة: هنا يتم تفريغ الإجابة المختلفة على كل سؤال من الأسئلة بطريقة مقارنة، وينبغي أن تأخذ عملية التفريغ نفس خط وترتيب الاستبيان، وهنا عادة ما يتم تفريغ الأجوبة في جداول إحصائية وأعمدة دوائر نسبية، وأصبح من الضروري على الباحث الاعتماد على برنامج SPSS في تفريغ الاستبيان، لما يقدمه من تحليل إحصائي ومستويات قياسية لأسئلة الاستبيان.

ثانيا–التعليق على الحقائق وتحليلها:

وهذا يشير إلى أن الباحث في تفريغه للإجابات ينبغي أن ينفذ إلى ما وراء الإجابة بالنقد والتحليل والتعليق، فحتما ستعطيه إجابات الاستبيان الظواهر أو الحقائق فقط، وقد تمده ببعض الأسباب في أسئلة أخرى ولكنها لن تمده بكل الأسباب، لذا عليه أن يستخدم أيضا قواعد الاحتمالات المتشابهة.

ثالثا–شرح النتائج المترتبة على الحقائق:

فالباحث مطالب إلى جانب تعليقه على الإجابات المختلفة، بشرح النتائج المترتبة على تلك الحقائق، أي الآثار التي تنتج عن تلك الجوانب التي كانت محل الأسئلة.

رابعا–استخدام الأرقام والإحصائيات: إذ ينبغي عند تفريغ إجابات الاستبيان استخدام الأرقام والاحصائيات في صياغة الحقائق كلما أمكن ذلك، إذ تعتبر هذه الأرقام وتلك النسب من الأمور الهامة التي تضفي على البحث الصيغة العلمية، ذلك أن الرقم هو روح العلم ومخه، لذا يجب أن تصاغ حقائق الموقف صياغة رقمية بقدر الإمكان.

خامسا–تعميم المؤشرات التي يخرج بها: إذ لابد من تعميم النتائج تعميما سليما، فأكبر فوائد البحث الميداني تكمن في التعميمات والمبادئ المستخدمة من الميدان والواقع، فالاستبيان لا ينبغي أن يكون وسيلة جمع بيانات فحسب، بل لابد من استخلاص التعميمات والمبادئ بناء على هذه الحقائق والبيانات المجمعة.

[1] ناهد حمدى أحمدى، **مناهج البحث في علوم المكتبات**، الرياض: دار المريخ للنشر، 1979، ص ص192-194.

سادسا–الأمانة العلمية: وذلك بإسناد كل فكرة إلى مصدرها، وبنقل ما ورد في الاستبيان على وجه الدقة والحقيقة، وعدم تدخل الباحث في نتائج الاستبيان، ولابد من عملية الاسناد هنا، حيث يذكر الباحث نص السؤال ورقمه بالاستبيان عند ذكره لمعلومة من المعلومات التي وردت به، وعلى الباحث أن يذكر القارئ بين الحين والآخر بأسئلة الاستبيان، ولعل أهم نقطة هنا، هي أن لا يحيل الباحث بحثه إلى مجموعة من الأسئلة والأجوبة، فهذه الظاهرة تضعف قيمة البحث، إذ من الضروري أن يصاغ البحث من أوله إلى آخره بأسلوب الباحث نفسه وتعليقاته وتحليلاته، أما طريقة الصياغة على شكل أسئلة وإجابة فإنها تجعل من البحث نصا مفككا، لا ارتباط بين أجزاءه.

وفي الأخير، يجب على الباحث إثبات الاستبيان في نهاية البحث، بوضع نسخة كاملة عنه ضمن ملاحق الدراسة، من أجل إعطاء القارئ صورة شاملة على بناء الاستبيان، الأمر الذي يتيح له مناقشة ونقد مضمونه، أو طريقة إجراءه وشكل صياغة أسئلته[1].

ومن ثمّ نشير إلى أنه يجب على كل طالب الاطلاع على نماذج من الاستبيان، والتي عادة ما يجدها في ملاحق المذكرات والرسائل الجامعية التي اعتمدت على الاستبيان في الجزء التطبيقي، وذلك من أجل التعرف والتمرن على كتابة وإعداد الاستبيان لمختلف المواضيع، كما نشير أيضا إلى أن الباحث الذي هو بصدد إنجاز استبيان خاص بموضوع مذكرته، يمكنه العودة لهذه النماذج السابقة التي عالجت متغيرات موضوعه، وذلك للتعرف على طبيعة الأسئلة وشكل صياغتها، الأمر الذي قد يكون مفيدا له في إعداد مسودة الاستبيان، قبل تطويرها وضبطها بشكل نهائي.

5–إختيار عينة الدراسة:

يرتبط الاستبيان بعينة البحث التي سيوزع عليها، بيد أن هذه الأخيرة (عينة البحث) تتأثر بمجتمع البحث، ويزداد حجم العينة بزيادة حجم مجتمع البحث، فبعد تحديد الباحث لمشكلة البحث وفرضياته، لابد له من تحديد مجتمع البحث الذي سيكون محل الدراسة، ومصطلح مجتمع البحث له معنى واسعا، من الممكن أن تكون وحدات هذا المجتمع أفرادا أو أشياء أخرى، لكن ما يهم هو أن تكون لدى الباحث فكرة عامة عن خصائص الأفراد الذين سنجري عليهم الدراسة، أي أن يستطيع تشخيص مجتمع البحث وتحديد خصائصه الرئيسية، للتحقق من مدى إمكانية بلوغه في الوقت المناسب، فأحيانا يكون الأمر يحتاج

[1] ناهد حمدى أحمدى، **مرجع سابق**، ص ص194-200.

إلى الحصول على رخص، أو يكون الوصول إلى مجتمع البحث مستحيلا أو متعذرا، وهنا لا ينبغي الانتظار طويلا، بل لابد من إعادة توجيه البحث لتجاوز مسألة انغلاق الوسط وربح بعض الوقت، وذلك بإدخال تعديلات على مجتمع البحث[1].

وبهذا فإن مجتمع البحث يُعرف بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، وإذا استطاع الباحث إجراء دراسته على جميع أفراد المجتمع البحثي، فإن دراسته تكون ذات نتائج أقرب للواقع وأكثر دقة، ولكن الباحث قد يجد صعوبة في دراسة كل عناصر المجتمع البحثي، مما سيضطره لإجراء الدراسة على مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، تسمى عينة الدراسة.

يمكن تعريف العينة بأنها شريحة (جزء) من مجتمع الدراسة تحمل خصائص وصفات هذا المجتمع وتمثله فيما يخص الظاهرة محل البحث، ويتم اختيارها بطريقة معينة[2]، فعينة البحث تشير إلى دراسة جزء من المجموع (مجتمع البحث)، بدلا من المجموع كله، لكن النتائج التي نحصل عليها هي تقريبية وليست دقيقة، وتكون العينة ممثلة للمجموع.

ويعتبر حجم العينة مهما لضمان كفايتها وتمثيليتها (أن تكون ممثلة ودقيقة)، والمهم في حجم العينة أن يكون كافيا للتعميم، وهناك عدة أنواع لعينات البحث، ويمكن تصنيفها إلى قسمين:

1-**عينات احتمالية عشوائية**، تعطي العناصر نفس الفرصة للظهور في العينة، وهذا النوع يسمح بالتعميم والتنبؤ، ومنها: العينة العشوائية البسيطة، والعينة العشوائية المنتظمة، والعينة الطبقية، والعينة العنقودية.

2-**عينات غير احتمالية**، لا تعطي العناصر الفرصة نفسها بالظهور في العينة، وقد يلجأ الباحث لهذا النوع لأن المجتمع الأصلي قد يكون غير معروف للباحث، أو لأن الباحث لا يرغب في تعميم النتائج على مجتمع أكبر، ومنها: العينة الملائمة أو العرضية، والعينة الحكمية أو التقديرية أو القصدية، والعينة الحصصية[3].

وهنا يجد الباحث نفسه أمام مجال لاختيار النوع الذي يراه مناسبا لدراسته، وفيما يلي أنواع العينات التي تستخدم باستمرار من قبل الباحثين:

1-العينة العشوائية Random Sample: وتشبه القرعة، كأن يتم ترقيم أفراد المجتمع الأصلي على قصاصات من الورق، ويتم انتقاء الأرقام بطريقة عشوائية إلى أن يتم انتقاء العدد المطلوب.

---

[1] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص173.
[2] زياد أحمد الطويسي، **مجتمع الدراسة والعينات**، الأردن: مديرية تربية لواء البتراء، 2001/2000، ص2.
[3] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيق**، ط2.عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص ص87-96.

2-العينة الطبقية Stratified Sample: في هذه الحالة يتم تقسيم العينات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي إلى أقسام سواء حسب السن، أو المهنة أو الجنس، أو معيار آخر، وفي هذه الحالة سيأخذ الباحث عددا معينا من كل فئة حسب الفئات التي تشكلت بفعل معيار التصنيف.

3-العينة الطبقية التناسبية Proportional Stratified Sample: ويختلف هذا النوع عن سابقيه، في أنه تدخل نسبة التمثيل في تحديد حجم العناصر من كل فئة، حسب نسبة الفئات من المجتمع الأصلي.

4-العينة المنتظمة Interval Sample: يتميز هذا النوع من العينات بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الاختيار، بحيث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة، في جميع الحالات، فلو افترضنا أن عدد عناصر مجتمع البحث 200، وأردنا أن نأخذ عينة تتكون من 20 عنصرا فقط، فإن 20/200=10، ففي هذه الحالة إذا تقرر أن نختار رقم 1 أو 6 أو أي رقم صغير، فإننا سنتبع الأرقام المتسلسلة لهذا العدد، بحيث يكون الفاصل هو العدد 10، أي 6، 16، 26، 36، 46،....حتى نحصل على عدد عناصر العينة المطلوب .20

5-العينة العرضية Accidental Sample: وفي هذا النوع لا تمثل العينة المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، وإنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات بطريقة الصدفة، فهو مثلا يوزع الاستمارة على من يصادفهم، وهو ما يجعل نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المتجمعة لديه[1].

6-العينة العنقودية: تكون وحدات العينة في مثل هذا النوع من العينات كبيرة الشبه من العناقيد، التي تكون وحدات طبيعية متقاربة مكانيا أو زمانيا، ثم يجري اختيار عدد معين من أفراد كل وحدة معيارية أو عنقود، مثال، لدراسة مستوى دخل الأسرة في مدينة ما، فإننا نختار عينة عنقودية، تكون فيها أحياء المدينة بمثابة عناقيد، ثم نقسم كل حي إلى مجموعة من العمارات نختار من كل منها عددا معينا من الشقق، وندرس دخل الأسر المقيمة في هذه الشقق، وبذلك نكون قد حصلنا على عينة عنقودية على مرحلتين[2].

7-العينة الحصصية: تعتمد على اختيار أفراد العينة من بين الجماعات أو الفئات ذات الخصائص المعينة، وذلك بنسبة الحجم العددي لهذه الجماعات، وقد تبدوا العينة المختارة بطريقة الحصة مماثلة للعينة الطبقية،

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط4.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص ص65-66.

[2] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص147.

ولكن اختيار المفردات في العينة الطبقية يتم عشوائيا، أما في العينة الحصصية فإن الشخص القائم بتجميع البيانات تترك له حرية اختيار الأشخاص حتى يحصل على الحصة المطلوبة من كل فئة أو طبقة[1].

8-العينة القصدية: وهي العينة التي يتعمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل، فالباحث في هذه الحالة قد يختار مناطق محددة تتميز بخصائص ومزايا إحصائيا تمثيلية للمجتمع، وهذه تعطي نتائج أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله[2].

- **كيفية اختيار العينات في البحوث المسحية:**

إن اختيار العينة هو أمر ضروري يتعين على الباحث تحديده منذ البداية، ويمر اختيار العينات بعدة مراحل أساسية تتمثل في:

أ-تحديد المجتمع الأصلي للدراسة: وهنا يجب على الباحث تحديد مجتمع دراسته، ومن هم الأفراد الذين تشملهم الدراسة، ومن لا تشملهم حتى تكون الصورة واضحة، ويتم ذلك بتحديد الهدف من الدراسة ونوعها.

ب-إعداد قائمة بأفراد المجموعات المحددة، وهنا يتم تحديد الأسماء أو القوائم ومصادر جمع المعلومات المطلوبة.

ج-تحديد حجم العينة، ويتوقف حجم العينة على نسبة التقارب الموجودة بين العينة والمجتمع الأصلي، فإذا كان هناك تجانس وتقارب بين أفراد المجتمع الأصلي يمكن أخذ عدد صغير ومعبر عن الواقع، لكن إذا كان هناك تباين كبير بين أفراد المجتمع الأصلي فلابد من أخذ عينة كبيرة وعريضة حتى يمكن تمثيل بشكل كاف مجتمع البحث[3].

فكلما زاد التجانس بين وحدات المجتمع البحثي، كان العدد اللازم لتمثيله (العينة) أقل، وكلما زاد التباين كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع البحثي أكثر، ولا يوجد عدد معين يحدد أفراد العينة وإنما ما يراه الباحث مناسبا ومبررا، وقد أورد Uma Sekaran النقاط التالية التي يمكن الاسترشاد بها، من أجل تحديد حجم العينة المطلوب:

---

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1.الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص195.

[2] **المرجع نفسه**، ص196.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مرجع سابق**، ص64.

1- العدد ما بين 30 إلى 500 مفردة ملائم لمعظم الأبحاث والدراسات.

2- يجب أن لا يقل عدد المفردات لكل طبقة عن 30 مفردة في العينات الطبقية.

3- يفضل أن لا تقل مفردات العينة عن عشرة أضعاف عدد متغيرات الدراسة.

4- قد يكون حجم العينة ما بين 10 إلى 20 مقبولا إذا كان البحث تجريبيا[1] .

د-إختيار عينة تمثل الجميع، وهنا يتم اختيار أفراد العينة الذين تنطبق عليهم الشروط ويمثلون المجتمع الأصلي تمثيلا حقيقيا[2].

والباحث عند اختيار العينة لا يقوم بهذا الاختيار دون التقيد بنظام أو وسيلة علمية خاصة، بل إن هناك شروطا ينبغي توافرها في العينة حتى نستعيض بها عن المجتمع الأصلي الكبير، وتتمثل شروط العينة الجيدة فيما يلي:

أولا-تجنب التحيز في اختيار العينة وذلك إذا كانت العينة مختارة بالطريقة غير العشوائية.

ثانيا-أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي أي تكون شاملة لجميع خصائص مجتمع البحث، لأن الباحث لا يستطيع أن يعمم نتائجه إذا اختار العينة بطريقة عرضية، ولذلك يجب أن تكون المتوسطات والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة متقاربة أو متشابهة مع متوسطات ونسب المجتمع الأصلي، حتى تصبح العينات ممثلة للكل الذي تنتمي إليه.

ثالثا-أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرصا متساوية في الاختيار، إذ كثيرا ما يقع الباحث في خطأ عدم استيفاء هذا الشرط في العينة التي يختارها، إذ يلجأ إلى اختيار الأشخاص المقربين منه دون غيرهم[3].

ومن ثمّ فإن منهج البحث الميداني يعتمد على المعاينة، أي بانتقاء جزء من مجموع أفراد مجتمع البحث، بسبب صعوبة تطبيق هذا المنهج على مجموعات واسعة من الأفراد مثل سكان بلد ما، ومع أهمية هذا المنهج، فإنه لا ينبغي إخفاء محدوديته، من خلال إمكانية انحراف العينة عن مجموع الافراد الذين تطمح لتمثيلهم، كما أن التكميم وعنصر القياس المستعمل قد لا يعكس الواقع إلا جزئيا، كما أن هناك حدودا لطول ونوع المشاركة التي يقبل بها المبحوثين[4].

---

[1] زياد أحمد الطويسي، **مرجع سابق**، ص7.
[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مرجع سابق**، ص64.
[3] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **مرجع سابق**، ص186.
[4] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص106.

أما عن تحديد العدد المناسب لأفراد العينة، فإن ذلك عادة ما يقوم على عدة معايير:

1-تجانس أو تباين مجتمع البحث، فكلما زاد التجانس بين وحدات المجتمع البحثي، كان العدد اللازم لتمثيله (العينة) أقل، وكلما زاد التباين كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع البحثي أكثر، ولا يوجد عدد معين يحدد أفراد العينة وإنما ما يراه الباحث مناسبا ومبررا، وقد أورد Uma Sekaran النقاط التالية التي يمكن الاسترشاد بها، من أجل تحديد حجم العينة المطلوب:

1- العدد ما بين 30 إلى 500 مفردة ملائم لمعظم الأبحاث والدراسات.
2- يجب أن لا يقل عدد المفردات لكل طبقة عن 30 مفردة في العينات الطبقية.
3- يفضل أن لا تقل مفردات العينة عن عشرة أضعاف عدد متغيرات الدراسة.
4- قد يكون حجم العينة ما بين 10 إلى 20 مقبولا إذا كان البحث تجريبيا[1] .

[1] زياد أحمد الطويسي، مرجع سابق، ص7.

الفصل السادس: المقابلة

1-مفهوم المقابلة

2-شروط المقابلة

4-مزايا وعيوب المقابلة

تتعدد مصادر جمع المعلومات في البحث العلمي، ذلك أن الباحث سيعود للكتب والمقالات والدراسات الأكاديمية، فضلا عن المادة العلمية التي يجدها عبر المواقع الإلكترونية المتخصصة، (مواقع المؤسسات أو باحثين أو مراكز دراسات ، ومجلات..).

والباحث سيعمل على تجميع هذه المعلومات وفق تقنيتي الملفات، أو البطاقات الملونة.

بيد أن هناك وسائل أخرى أكثر أهمية لأنها تعد بمثابة تقنيات ، كالملاحظة والمقابلة والاستبيان، والتي تعد أدوات منهج المسح الاجتماعي والدراسات الميدانية.

الملاحظة: تعتبر الملاحظة من أقدم طرق البحث، إذ يبدأ العلم بالملاحظة، ويعود في النهاية ليثبت صحتها، وتتميز الملاحظة عن المشاهدة، إذ أن الملاحظة توظف العقل، أما المشاهدة فهي لا توظف العقل.

كما أن الملاحظة هي أحد أدوات المنهجية في التحليل، الملاحظة، الوصف، التفسير، التنبؤ، التنظير والاستنتاج.

وقد تكون الملاحظة بسيطة لا تتطلب استخدام أداة للقياس والتسجيل، أو منظمة تخضع للضبط العلمي وتنحصر في موضوعات محددة سلفا، وهناك الملاحظة بالمشاركة والتي يكون الباحث جزءا من الظاهرة ويشارك فيها، والملاحظة بغير المشاركة، حيث يكون الباحث يراقب بشكل معزول عن الظاهرة.

1- مفهوم المقابلة: the interview

المقابلة هي أداة منهجية تتضمن لقاء شخصي بين الباحث أو مساعديه وبين الأفراد المبحوثين ، إذ يوجه للمبحوث مجموعة من الأسئلة (التي قد تكون معدة سلفا، (مقابلة مقننة)، أو مقابلة مفتوحة (أسئلة حرة)، وهي وسيلة جيدة لجمع المعلومات خاصة أنها تمنح للباحث إمكانية الحصول على معلومات ميدانية

لا يجدها في المراجع، فيحصل عليها من مصدرها، أو المقارنة بين تجارب المبحوثين، ومن عيوبها أنها مكلفة للغاية، ويصعب تطبيقها على بعض الجماعات[1].

2- شروط وقواعد إجراء المقابلة:

البدء بحديث مشوق غير متكلف والتقدم التدريجي نحو توضيح أهداف المقابلة وتوضيح الدور المطلوب من الباحث.

إظهار الود مع المبحوث، حتى يشعر بالأمن والطمأنينة مما يشجعه على الإجابة عن أسئلة الباحث.

البدأ بمناقشة المواضيع المحايدة، التي لا تحمل صيغة انفعالية، أو شخصية، حادة لدى المبحوث، ثم الانتقال التدريجي نحو المواضيع والأسئلة ذات الطابع الانفعالي (إن وجدت).

يصوغ الباحث أسئلته بشكل واضح، ولا مانع من شرح السؤال وتوضيحه للمبحوث إذا وجد ذلك ضروريا.

يعطي الوقت الكافي للمبحوث لتقديم إجابته، كما يبقى الباحث مصغيا طوال وقت الإجابة ويقوم بإشارات وحركات معينة، تساعد المبحوث على الاستمرار في الحديث.

يفترض أن لا يقوم الباحث بأي تصرفات تظهر دهشته لسماع معلومات معينة، أو استنكاره لحدوث موقف معين خوفا من أن يشجع هذا الموقف المبحوث على المبالغة في تصور الموقف.

لا يجوز إحراج المبحوث واتهامه وتوجيه أسئلة هجومية عليه، تضطره للدفاع عن نفسه ويؤثر على الجو الودي للمقابلة[2].

3-مزايا وعيوب المقابلة:

مزايا المقابلة:

ارتفاع نسبة الردود مقارنة بالاستمارة، كونها تعطي الباحث فرصة تشجيع المبحوث على الإجابة.

المرونة وقابلية توضيح الأسئلة للمبحوث وتعديلها بما يضمن فهم المبحوث لها .

[1] ناصر ثابت، أضواء على الدراسة الميدانية، ص ص91-93.
[2] رشيدة سبتي، مرجع سابق، ص96.

تعد المقابلة وسيلة لجمع البيانات عن قضايا وظواهر أو انفعالات قد يصعب جمعها بطرق أخرى مثل الاستمارة.

إمكانية تطبيق المقابلة في مختلف المجتمعات.

تزودنا المقابلات بمعلومات مفيدة في تحقيق أهداف البحث، وشاملة لكل جوانبه، ويمكن من خلالها الحصول على معلومات إضافية لم تكن في ذهن الباحث لكنها مفيدة في بحثه.

عيوب المقابلة:

تحتاج المقابلة إلى وقت وجهد وكلفة كبيرة، لاسيما إذا كان أفراد عينة البحث كبيرا، والأسئلة كثيرة ومتشعبة.

يعتمد نجاح المقابلة على رغبة المبحوث في الحديث وقدرته على التعبير بدقة، فإذا لم تتوافر لدى المبحوث الرغبة في الحديث فقد يقوم بإخفاء بعض المعلومات التي تكون مهمة وضرورية في البحث، وهذا يجعل الباحث يحاول إقناع المبحوث بالتعاون معه ومده بالمعلومات المهمة.

قد يتأثر إجراء المقابلة بعوامل الضغط والتوتر سواء على الباحث أو المبحوث، فيؤثر ذلك على كمية ونوعية المعلومات التي يدلي بها المبحوث.

صعوبة الوصول إلى بعض الأشخاص شخصيا بسبب المركز، أو خطورة المكان أو الشخص نفسه.

إمكانية التحيز من قبل المبحوث وظهوره بمظهر إيجابي أمام الباحث وبشكل يخالف الواقع[1].

[1] رشيدة سبتي، مرجع سابق، ص ص96-97.

الفصل السابع: الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج المذكرة في شكلها النهائي

1-صفحة غلاف المذكرة

2-ترتيب أجزاء المذكرة

3-خلاصات الفصول وملخص الدراسة

4-كتابة الخاتمة

5-كتابة الملاحق

6-تنظيم قائمة المراجع

7-تنظيم الفهرس وقائمة الجداول والأشكال

8-ترقيم صفحات البحث

الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج المذكرة في شكلها النهائي:

1-ورقة غلاف المذكرة (الواجهة): ورقة غلاف المذكرة، تتضمن عادة اسم الجامعة والكلية، والقسم، وجزء في الوسط لعنوان المذكرة، وأسفله طبيعة هذه المذكرة، هل هي مذكرة ليسانس أو ماستر، أو أطروحة دكتوراه.

وأيضا لابد من وضع اسم الطالب الباحث الذي أنجز هذا البحث على اليمين، واسم الأستاذ المشرف على اليسار، وأسفل ذلك يتم ذكر أعضاء اللجنة المناقشة، مع تبيان الرتبة العلمية والصفة المتصلة بهذا البحث.

ويبين النموذج أسفله ترتيب وتنظيم عناصر صفحة الغلاف للمذكرة.

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

عنوان المذكرة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

أعضاء لجنة المناقشة:

د. فاتح شيباني .....رئيسا

د. حسام سلمان.....مشرفا ومقررا

د.مرزاق قنفوذ.....ممتحنا

السنة الجامعية:2020/2019

بعد الواجهة، توضع ورقة بيضاء، ثم توضع واجهة ثانية، ثم البسملة في صفحة منفصلة، فالإهداء، ثم الشكر والتقدير، ثم مقدمة المذكرة، وتوضع قبل بداية كل فصل، صفحة فاصلة تحسب ولا ترقم، يكتب في وسطها الفصل وعنوانه، كما تستعمل الصفحات الفاصلة للتدليل على باقي العناصر كالمقدمة، والخاتمة، والملاحق، وقائمة المراجع، وفهرس المحتويات.

2-ترتيب أجزاء المذكرة:

بعد صفحة الغلاف توضع ورقة بيضاء، ثم البسملة، وبعدها شكر وتقدير، ثم الإهداء، ثم مقدمة الدراسة، ومتن الدراسة وفصولها، ثم خاتمة الدراسة، ومن ثمّ يتم وضع الملاحق، ثم قائمة المراجع، فقائمة الجداول والأشكال، وفهرس المحتويات، وفي الأخير يوضع ملخص الدراسة باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

3-خلاصات الفصول وملخص الدراسة:

يقوم الباحث بكتابة في نهاية كل فصل خلاصة له، يتم ذكر فيها باختصار حوصلة ما تم عرضه في الفصل والاستنتاج الذي توصل إليه خلال هذا الفصل، والذي يساعد الباحث على تنظيم فرضياته والإجابة عليها، كما أن خلاصة الفصول تساعد في تحديد وتجميع استنتاجات الدراسة.

أما **ملخص الدراسة**: فيكون في نهاية البحث أو بدايته (في حدود 500 كلمة)، وهو ليس بديلا لفصل الخلاصة والنتائج، إنما يعطي معلومات مناسبة تمكن القارئ من تقرير ما إذا كان يقرأ البحث بأكمله أم لا، ويكون بلغة أو أكثر[1].

4-كتابة الخاتمة:

تعد خاتمة الدراسة جزءا مهما من أجزاء البحث، ذلك أنها تأتي في نهاية البحث لتقدم حوصلة على المشكلة البحثية التي عالجها الباحث، وتجيب على إشكالية الدراسة، كما أنها موضع يفند فيه الباحث أو

[1] عبد المطلب أحمد غانم، دليل تنمية مهارات البحث الأساسية برنامج تدريبي للباحثين في حقل علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، فيفري 2004، ص166.

يؤكد صحة فرضياته، وتكمن قيمة خاتمة الدراسة على نحو أهم في كونها تضم إستنتاجات الباحث حول المشكلة المدروسة، هذه الاستنتاجات التي تعد بمثابة القيمة المضافة التي حققها الباحث من إجراءه لهذه الدراسة، كما يبقي الباحث المجال مفتوحا لدراسة الموضوع من خلال الحديث عن آفاق البحث أو التوصيات التي يقدمها في هذا الصدد.

5-ملاحق الدراسة Annexes :

وإذا وجدت ملاحق فإنها تدرج بعد الخاتمة، فالملحق هو مواد مساعدة قد تربك القارئ إذا وضعت في متن التقرير مثل قائمة المقابلات، صور الخطابات، الاستمارات، جداول المقابلة، وإذا كانت الملاحق كثيرة ينبغي أن نصنفها في مجموعات، وترقم وتدرج في قائمة المحتويات[1].

الملاحق عبارة عن صفحات إضافية توضع قبل قائمة المصادر والمراجع، لأنه من المحتمل أن يعتمد الباحث على مصادر ومراجع في تهيئة هذه الملاحق ضمن الموضوع، بينما يفضل بعض الباحثين وضعها في مكانها في متن البحث أي عند الحديث عنها وتحليلها.

وذلك كلا يتشتت ذهن القارئ بالبحث عنها، وقد تحتوي الملاحق على معلومات وبيانات تفصيلية ذات صلة وفائدة بموضوع الدراسة، يرى الباحث فصلها عن سياق المتن، فهي قد تكون نماذج الاستبيان في حالة الدراسات الميدانية المسحية، أو استمارة تحليل المضمون ودليل تعريفاتها الإجرائية، أو جداول بيانية أو إحصائيات، أو صور أو خرائط أو بيانات.

فهي باختصار كل ما من شأنه أن يوضح أكثر مضمون البحث في بعض محطاته، ويشرح أكثر بعض الأفكار التي تحتاج إلى بيان.

وللملاحق تنظيم منهجي دقيق حتى يمكن أن تؤدي وظيفتها العلمية:

لا تضم الملاحق إلا تلك الوثائق التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

يختلف عدد الوثائق التي تدرج ضمن الملاحق، من موضوع لآخر، ورغم ذلك لا ينبغي الإكثار منها لأن ذلك يعد حشوا لا فائدة منه.

[1] عبد المطلب أحمد غانم، دليل تنمية مهارات البحث الأساسية برنامج تدريبي للباحثين في حقل علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، فيفري 2004، ص166.

ترقم الملاحق وتعنون حسب مضمونها وظهورها في المتن[1]. مثل:

الملحق رقم 01: استبيان الدراسة الميدانية

تكتب الملاحق أو تنسخ نسخا طبق الأصل إذا كانت طويلة، المهم أن تكون واضحة للقراءة.

يشار إل الملاحق في متن البحث بعبارة (أنظر الملحق رقم)، للعودة إليه بطريقة سريعة ودقيقة.

يدرج كل ملحق في صفحة خاصة به.

وحتى وإن كانت الملاحق عبارة عن إضافات توضيحية لتفاصيل البحث، فإنه لا ينبغي التهاون في تنظيمها، لأنها قد تزيد أفكار البحث وضوحا، كما أنها تبعث فيه المصداقية اللازمة، كما أنها تساعد باحثين آخرين في الاعتماد والاستمرار في دراسة الظاهرة نفسها (من زاوية مختلفة)، أو قد تكون مصادر معلومات هامة لبحوث دراسات أخرى[2].

الملاحق: هي كل ما يضاف أو يلحق إلى البحث العلمي من معلومات وبيانات هامة، التي تساعد على الفهم والتوضيح حيث تدرج هذه الملاحق مباشرة بعد الخاتمة، ويوضع فهرس توضيحي لها، ويشترط في الملاحق ما يلي:

أن يكون الملحق تكميليا ومساعدا، بحيث يقدم إضافة علمية وعملية لموضوع البحث، ولا يمكن إدراجه في مضمون البحث لطوله، أو عدم انسجامه مع النص وذلك للحفاظ على تسلسل الأفكار وترتيبها، مما ينعكس إيجابا على الأسلوب العلمي من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على حجم البحث تجنبا للإخلال بالتوازن الشكلي والموضوعي للبحث

كما يجب عل الباحث ترقيم الملاحق، وعنونتها وذكر مصدرها، والإشارة إليها في متن الدراسة، وفي الموضع المناسب لسياق البحث وتوظيف الملاحق، (أنظر الملحق رقم 01، ص..)، وعادة ما تتضمن الملاحق، إما خرائط توضيحية، أو جداول وقوائم وإحصائيات مرتبطة بالموضوع، أو نموذج الاستبيان، أو أسئلة المقابلة[3].

[1] يوسف تمار، مبادئ البحث العلمي المنطلقات النظرية والتوجهات التطبيقية، ط1.البليدة: دار مدني، 2021، ص ص202، 203.
[2] يوسف تمار، مرجع سابق، ص ص203-205.
[3] براهيمي سهام، الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص ص53-55.

6-قائمة المراجع وتنظيمها:

يعتمد الباحث على الكثير من المعلومات من مختلف المصادر والمراجع، لإنجاز بحثه، وهي رغم تنوعها تنقسم إلى نوعين، منها المصادر والمراجع، وقبل الحديث عن طريقة تنظيمها في آخر المذكرة، وجب علينا التمييز بين المصدر والمرجع، فالمصدر يعني الكتابات الأولى التي تنبثق عنها جميع الأبحاث التالية والتي تسمى اصطلاحا بالمراجع.

والمصدر في اللغة العربية هو الموضع أو المكان الذي يمد بالمعلومات الأصلية، أي أن أصالتها تكمن في أولويتها في تنازل مواضيع معينة، فالمصدر بهذا المعنى هو الكتاب الذي يجمع علما معينا لأول مرة، فيكون مصدرا لمن جاء بعده ومثال المصادر: القرآن الكريم، والأحاديث النبوية..

أما المرجع فهو الكتاب الذي يستقي صاحبه من كتب أخرى، فيتناول موضوعا أو جانبا من موضوع يذكر ما فيه من مسائل وقضايا، ويعرف المرجع لغة بأنه الموضع أو المكان الذي يرجع إليه شيء من الأشياء أو الذي يرد إليه أمر من الأمور، وفي تعريف آخر يعد المرجع الكتاب الذي يرجع إليه بحكم ترتيبه، ومعالجته لموضوع معين، والحصول على معلومات عن مواد محددة.

ورغم هذا الفرق الاصطلاحي بين المصدر والمرجع، لكننا نلاحظ أن دلالتهما اللغوية متقاربة، لأن كليهما موضع يمكن الرجوع إليه، فالمقصد واحد عند الباحث الذي يبحث عن معلومات يدعم بها دراسته، فهو أينما وجدها فهي صالحة للاستعمال، وعلى هذا فنحن نرى أنه ليس من الضرورة التركيز على الاختلاف المفهومي الموجود بينهما على الأقل من منظور الحاجة العلمية إلى كليهما.

لا يكتمل البحث العلمي إلا بوجود قائمة للمراجع، وهي بمثابة دليل قوي على قيمة البحث وجديته وعمقه، علما بأن البحوث تقييم أيضا من خلال المراجع المستعملة وتنوعها.

وهناك فرق بين البيبليوغرافية وقائمة المراجع، فالأولى هي عملية يجمع من خلالها الباحث كل ما يتعلق بما نشر عن الظاهرة التي يبحث فيها من مصادر مختلفة، لكن هذه الطريقة أصبحت شبه مستحيلة اليوم لمعرفتنا أن كمية المراجع التي قد تخص موضوعا ما كثيرة جدا.

أما المراجع أو تنظيم المراجع فهو مجموع المراجع التي اعتمد عليها الباحث في دراسته فقط، فهو يقوم بإعادة إحصائها ومراجعتها وتنظيمها، في قسم خاص عند نهاية البحث أي بعد الخاتمة مباشرة.

ولتنظيم المراجع في آخر البحث، نفس فوائد عملية التهميش، فهي من جهة دليل على أمانة الباحث في الاستعانة بمعلومات والاشارة إلى مصادرها، ومن جهة أخرى تسهيل مهمة الباحثين الآخرين للوصول وبأقل جهد ممكن إلى المصادر التي تتناول نفس الموضوع أو موضوعا آخر يدون في نفس السياق.

أما عن تنظيم المراجع في نهاية البحث فهي تأخذ الشكل والشروط التالية:

على الباحث أن يذكر كل المراجع (ماعدا الإحالات) التي اعتمد عليها في البحث، والتي جاءت عل شكل هوامش.

تقسم المراجع وفق أ- المراجع العربية، ب- المراجع باللغة الأجنبية.

تصنف المراجع في كل قسم إلى: الكتب، المقالات، الرسائل والأطروحات الجامعية، القواميس والمعاجم، الوثائق الرسمية، الندوات والمؤتمرات، مواقع الأنترنت والمراجع الإلكترونية، وقد يضيف الباحث كل المراجع الأخرى التي تخرج عن التبويب المذكور تحت عناوين أخرى.

لا داعي من ذكر الصفحة التي جاءت فيها المعلومة في المرجع مثل الهوامش.

ترتب المراجع إما وفق الترتيب الهجائي أو الأبجدي لألقاب المؤلفين .

تكتب المراجع بنفس الطريقة التي تكتب بها الهوامش، فقط في تدوين المؤلف نبدأ باللقب ثم اسم المؤلف، مثل لعياضي نصر الدين، وسائل الاتصال الجماهيرية والمجتمع، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998.

هذا وتعد مسألة تنظيم مراجع البحث، عملية جد هامة في البحوث العلمية لما لها من فوائد في إثراء البحث بشكل دقيق ومنهجي، ويمكننا حصر أهمية المراجع في البحث العلمي فيما يلي:

تشكل المصادر والمراجع بالنسبة للباحثين الآخرين، كما معرفيا كبيرا يختصر الوقت والجهد ف البحث عنها.

تعد المراجع الحلقة الأساسية في ربط الظاهرة بتطورها عبر الزمن.

تدل على قيمة البحث وحداثته وجودته واتساع خبرة الباحث في مجال البحث العلمي.

الاعتماد على المراجع في حل قضايا والمشكلات موضع البحث بصورة دقيقة وعلمية.

تدل المراجع على درجة التقدم الذي وصل إليه هذا العلم والقدرة على فك الإشكاليات العلمية فيه.

لطابع التراكمي الذي قد تمثله المصادر والمراجع عند استعمالها في البحث العلمي[1].

يضم هذا الجزء أساسا قائمة المراجع والمصادر التي استخدمت في البحث[2]،

7-الفهرس أو قائمة المحتويات:

يعد الفهرس خريطة توضيحية لمحطات البحث المختلفة، فهو تظيم يأتي في آخر البحث يحتوي على كل العناوين الرئيسية والفرعية التي جاءت في البحث مع لاشارة إلى الصفحة التي توجد فيها.

ولقد عرف ابن منظور الفهرس في كتاب لسان العرب، بأنه الجزء الذي تلخص به محتويات الكتب، كما عرف أيضا بأنه عبارة عن قائمة تضم كافة محتويات الكتاب، ويختلف الفهرس عن الخطة باعتبار أن هذه الأخيرة تحتوي على العناوين الرئيسيةة فقط، دون الإشارة الى الصفحة المتواجدة فيها.

كما أنها تتصدر البحث العلمي عكس الفهرس الذي يكون في آخر البحث، وعلى هذا فمن المفيد عدم بناء الفهرس إلا بعد أن ينتهي البحث بشكل تام .

وبعد طباعته وتصحيحه وتنقيحه وإخراجه بصورته النهائية، وذلك لأن أي تعديل في البحث قد يغير مواضع الصفحات وبالتالي يفقد الفهرس أهميته.

وللفهرس فائدة كبيرة فمن خلاله يمكن للقارئ أن يجد ما يبحث عنه من عناوين فهو ينقل مباشرة إلى الموضوع الذي يريد أن يقرأ فيه دون اللجوء إلى البحث في كامل الدراسة، لذلك فهي –أي الفهرسة– عملية جد هامة للاسترشاد والبحث.

ومن جهة أخرى هناك فهرس الجداول والأشكال ، فالدراسات قد تحتوي على عدد من الجداول أو الأشكال البيانية، الأمر الذي يتطلب وضع فهرس من نوع خاص لتلك الجداول أو الأشكال، فيجعلها الباحث في بداية بحثه أي مباشرة بعد عرض خطة البحث، ويذكر فيها رقم الجدول أو الشكل ، عنوانه، والصفحة المتواجد بها[3].

---

[1] يوسف تمار، مرجع سابق، ص ص203-205.

[2] عبد المطلب أحمد غانم، دليل تنمية مهارات البحث الأساسية برنامج تدريبي للباحثين في حقل علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، فيفري 2004، ص166.

[3] يوسف تمار، مرجع سابق، ص ص205-206.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01		
02		
03		
04		
05		

قائمـة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01		
02		
03		
04		
05		

وإذا أردنا تلخيص الإجراءات العملية لتنظيم الفهرس بطريقة علمية دقيقة، علينا القيام بما يلي:

من الأفضل وضع الفهرس في آخر البحث، فهذه الطريقة تسهل للباحث ربط محتويات البحث بالصفحة المتواجد فيها المعلومة بطريقة سهلة، وليس هناك حرج في وضعه في بداية البحث، غير أنه في البحوث العلمية وفي بعض المؤسسات الأكاديمية، يفرض على الباحث وضع خطة عامة في بداية البحث وليس فهرس.

من الضروري أن يحتوي الفهرس على كل العناوين التي ظهرت في الدراسة (الفصول، المباحث، المطالب، العناوين الفرعية..)

أمام كل عنوان ينبغي ترقيم الصفحة المتواجد فيها هذا الأخير.

ينظم الفهرس بشكل جدول أو نحوه حتى يكون مضمونه واضحا دون أي صعوبة في الاطلاع عليه[1].

فهرس المحتويات

العنـــــوان	ص
مقدمــة	**1**
الفصـل الأول	
المبحـث الأول	
المطلـب الأول	

8-ترقيم صفحات البحث:

البحث الجيد من حيث الإخراج، هو ذلك البحث الذي لا يجد فيه القارئ صعوبة كبيرة في البحث عن معلومة أو فكرة، وعلى هذا الأساس فمن بين ما ينبغي على الباحث القيام به وبشكل دقيق، هو ترقيم كل صفحة من صفحات بحثه.

وهنا يرى البعض أن الترقيم يبدأ من الصفحة الأولى (ماعدا صفحة العنوان والاهداء والشكر)، أي من أول صفحة في المقدمة، وهناك من يرى أن المقمة لا تنتمي إلى أصل التحليل، فهي تقديم للبحث فقط، وعليه فلا ترقم، بل تدون وفق الأحرف الأبجدية، ومهما كانت الطريقة التي يتبعها الباحث في ترقيم

[1] يوسف تمار، مرجع سابق، ص ص205-206.

الصفحات، فإنه عليه أن لا يتوقف عن الترقي وحساب الصفحات، وحتى تلك الصفحات الفاصلة التي تحمل العناوين الرئيسية تحتسب ولا ترقم ، أما موقع الترقيم فمن الأفضل أين يكون في أسفل الصفحة [1].

[1] يوسف تمار، مرجع سابق، ص 209.

الخاتمة:

يعد إنجاز مذكرة التخرج مشروعا يستحق بذل الجهود، وتمحيص الكتب والمراجع، والبحث عن مصادر البيانات في المكتبات والمواقع الإلكترونية، ومن الميدان، إلا أن هذه الجهود قد لا تحقق الفائدة المرجوة، إذا لم تكن هناك منهجية سليمة للبحث العلمي، فالبحوث ليست مجرد تجميع وتكديس للمعلومات، بل هي تفكير وتحليل ووصف وتفسير وتنبؤ للظاهرة المدروسة، وهذه العملية تتطلب وجود أدوات منهجية وقدرات لدى الباحث من أجل التحكم المنهجي.

ولذلك على الباحث الإلمام بالقواعد المنهجية في إنجاز البحوث، ومعرفة كيفية توظيف المناهج المختلفة لدراسة الظواهر بما يواءم طبيعة الموضوع وإشكالية البحث، وتعد هذه المطبوعة مجرد نافذة على هذا البحر، الذي يحتاج من الطلبة والباحثين المزيد من التعمق خاصة فيما يتعلق بالمناهج، وقد حاولت خلال هذه الدروس تقديم رؤية بسيطة ومبسطة للطلبة حول مذكرة التخرج وكيفية إنجازها، وطريقة تنظيمها وإخراجها في شكلها النهائي، وإذ أؤكد أن المنهجية ليست محاضرات بقدر ما هي عمل تطبيقي، يتطلب ورشات ميدانية للتفكير المنهجي خاصة بالطلبة والباحثين .

هذه الدروس لا تخلوا من بعض النقائص والأخطاء، والتي سأحاول تصحيحها على أمل نشرها في كتاب يوجه لطلبة الماستر والدكتوراه، في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام .

قائمة المراجع:

1- أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، (ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون)، ط2.الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008.

2-أحمد الطويسي زياد، **مجتمع الدراسة والعينات**، الأردن: مديرية تربية لواء البتراء، 2001./2000

3-بوحوش عمار، محمود الذنيبات محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط4.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

4-براهيمي سهام، الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.

5-ثابت ناصر، **أضواء على الدراسة الميدانية**، الكويت: مكتبة الفلاح، 1984.

6-حكيمي ت.، **محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية**، السنة الأولى علوم سياسية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011./2010

7-حمدى أحمدى ناهد، **مناهج البحث في علوم المكتبات**، الرياض: دار المريخ للنشر، 1979.

8-شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.

9-عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيق**، ط2.عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.

10-عوض صابر فاطمة، علي خفاجة ميرقت، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1.الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

11-مصطفى عليان ربحي، محمد غنيم عثمان، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

12-معمر عبد المؤمن علي، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب**، ط1.ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر، 2008.

13- حمام محمد زهير: الوجيز في إنجاز المذكرات والبحوث العلمية، دار الغرب للنشر والتوزيع، طبعة 2003، الجزائر.

14-فاطمة عوض صابر، ميرقت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1.الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

15- عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1995.

16-ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط1.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

17-زياد أحمد الطويسي، مجتمع الدراسة والعينات، الأردن: مديرية تربية لواء البتراء، 2001/2000.

18- د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي –القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

19-محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، ط1.دمشق: دار وحي القلم، 2014.

20-محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3.القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000.

21-مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1.عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2000.

22- ملحم حسن: التفكير العلمي والمنهجية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

23- عبد المطلب أحمد غانم، دليل تنمية مهارات البحث الأساسية برنامج تدريبي للباحثين في حقل علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، فيفري 2004.

24- هواري سيد، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة عين شمس، 1980.

25-د. المغربي كامل محمد، أساليب البحث العلمي، ط1. عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2002.
26- د. القاضي يوسف مصطفى: مناهج البحوث وكتابتها، الرياض، دار المريخ، 1979.
27- حسن علي إبراهيم، استخدام المصادر وطرق البحث، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1963.
28- د. شلبي أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة المصرية، 1968.
29-يوسف تمار، مبادئ البحث العلمي المنطلقات النظرية والتوجهات التطبيقية، ط1.البليدة: دار مدني، 2021.
30-يوسف تمار، أصول تحليل المضمون وتقنياته، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
31-قاسمي صونيا، الضوابط المنهجية في توظيف الدراسات السابقة في البحث الأكاديمي، مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 51، السنة 2020.